

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٠٥ (الاستئناف)

الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد لغوايلا (بوتسوانا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد سيدوروف
الأرجنتين السيد زاوس
ألمانيا السيد غراف زو رانتزو
إندونيسيا السيد ويسنومورتي
إيطاليا السيد فولتشي
الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
رواندا السيد أوبلجورو
الصين السيد لي جاوشنغ
عمان السيد الخصيبي
فرنسا السيد مريميه
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير ديفيد هني
نيجيريا السيد غمباري
هندوراس السيد مارتينيز بلانكو
الولايات المتحدة الأمريكية السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي
لدى الأمم المتحدة (S/1995/151)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على
إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

وفي ضوء هذه التطورات التي تبعث على القلق، من المشجع أن نلاحظ أن الطرفين لا يزالان ملتزمين بعملية السلم. فليس هناك بديل آخر يمكن الوثوق به.

إننا نناشد إسرائيل والسلطة الفلسطينية مضاعفة جهودهما من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن أهم المسائل وأكثرها إلحاحا، وهي المسائل الخاصة بالأمن وإعادة وزع القوات الإسرائيلية والانتخابات والمستوطنات، ومسألة نقل السلطة إلى الفلسطينيين. وتمثل المفاوضات الشائنة القناة السليمة لحل هذه المسائل الملحة.

إن ألمانيا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، ملتزمة بدعم عملية السلم دعما كاملا.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): ظل الاتحاد الروسي يتبع دوما سياسة تتمثل في تشجيع إحراز تقدم في عملية السلم في الشرق الأوسط. وقد عمل بلدنا بنشاط من أجل توصل الأطراف إلى اتفاق على أساس شروط يسرت عقد مؤتمر السلم في مدريد ومكنت من البدء في المباحثات العربية الإسرائيلية المباشرة. وتم الاتفاق بصفة خاصة على أن تترك إلى مرحلة لاحقة أعقد المسائل وأكثرها حساسية - المسائل الخاصة بإيجاد تسوية فلسطينية - إسرائيلية، بما في ذلك مسألة القدس والمستوطنات - هي مرحلة المحادثات بشأن المركز النهائي للأراضي الفلسطينية.

وفي ذلك الوقت، رحب المجتمع الدولي بالتوقيع على إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، الذي كان إنجازا طال انتظاره في عملية التسوية في الشرق الأوسط. ويؤمن الراعي الروسي لعملية السلم في الشرق الأوسط بأهمية الامتثال الكامل في الوقت المناسب وبحسن نية بروح ونص هذه الوثيقة الأساسية.

وفي هذا الإطار، علمنا بأسف بالتفاقم الأخير للخلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يتعلق بمسألة التوسع في المستوطنات، وخاصة تلك المقامة حول مدينة القدس الشريف. ولا شك في أن هذه المشكلة تؤثر تأثيرا ضارا بالمحادثات المحفوفة أصلا بصعوبات بشأن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ إعلان المبادئ.

ووفقا لتلك الوثيقة، كما تعلمون، يعتبر من المستصوب تجنب إثارة مشاكل بالغة الحساسية من النوع

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيعرب ممثل فرنسا، بصفته ممثلا لرئاسة الاتحاد الأوروبي، عن قلق الاتحاد الأوروبي بشأن الصعوبات التي تصادفها حاليا عملية السلم في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد تمام التأييد بيانه. ومثلنا مثل شركائنا الأوروبيين نعلق أهمية فائقة على ضرورة إعادة زخم عملية السلم.

من الواضح أنه لا يمكن وقف عملية السلم لفترة طويلة دون المجازفة بالإضرار بها. ويتعين على كل طرف أن يدرك شواغل ومخاوف الطرف الآخر. وبالنسبة للجانب الإسرائيلي، تكتسب زيادة الهجمات الإرهابية على مواطنيه وما يتبع ذلك من شواغل أمنية أهمية فائقة. وبالنسبة للجانب الفلسطيني، تشكل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عقبة كأداء أمام عملية السلم.

وتدين الحكومة الألمانية أعمال الإرهاب الوحشية العشوائية الموجهة ضد المواطنين الإسرائيليين. ونحن ندرك تماما أن هذه الهجمات تثير قضايا أمنية جادة ومشروعة. ويتعين على السلطة الفلسطينية معالجتها. وتبين التدابير الأخيرة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية فهمها المتزايد لأهمية بذل كل جهد ممكن في محاولة وقف هذه الهجمات الإرهابية. ولا ينبغي السماح لأعداء عملية السلم بالنجاح في جهودهم لعرقله هذه العملية عن طريق أعمال عنف.

وفي الوقت ذاته، نشعر بالقلق إذ نلمس إحساسا متزايدا بخيبة الأمل لدى السكان الفلسطينيين؛ إنهم يشعرون بخيبة الأمل لمدى ضآلة التحسن الذي طرأ على أحوالهم المعيشية نتيجة عملية السلم. وقد أسهمت عمليات الإغلاق المتكررة للأراضي، في واقع الأمر، في تردي الأوضاع الاقتصادية للعديد من الأسر الفلسطينية. وعلاوة على هذا، فإن تثبيت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة يشكل شاعلا رئيسيا للعديد من الفلسطينيين.

لقد أعلنت ألمانيا وشركاؤها الأوروبيون في مناسبات عديدة - كان آخرها بيان الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ - أن وقف الأنشطة الاستيطانية أمر ضروري من أجل السير الميسر لعملية السلم.

الجهود المبذولة من أجل إحلال السلم والأمن في الشرق الأوسط من خلال عملية السلم الجارية.

وإن سياسة إسرائيل وممارستها المتمثلتين في بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ستسفر عنهما نتائج سلبية تؤثر على عملية السلم الجارية وتقوض مصداقية إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها، صحيح أنه توجد بعض العقبات التي تعوق المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، ولكننا نود أن نؤكد على حقيقة أن استمرار بناء هذه المستوطنات من جانب حكومة إسرائيل لن يعرض هذا المسار للخطر فحسب، بل يهدد أيضا عملية السلم بأكملها في المنطقة ويعرضها للخطر. ونحن نرى أنه لا يمكن تحقيق التقدم في مسار مفاوضات السلم بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولا في مسارات أخرى، إلا إذا أوقفت إسرائيل هذه الممارسات فورا. ولجأت إلى حل مسألة المستوطنات القائمة من خلال المفاوضات السلمية.

إن حكومة إسرائيل، بوصفها سلطة احتلال، مطلوب منها اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ خطوات إيجابية نحو السلم بالامتناع عن بناء مستوطنات جديدة أينما كان في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، وبالامتناع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونحن نرى أنه ينبغي حل هذه المسائل من خلال إجراء مفاوضات ثنائية وفي إطار عملية السلم الجارية. ولكن ووفقا للجهود المبذولة في هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن بإمكان المجلس أن يضطلع بدور فعال في تعزيز عملية السلم الجارية في المنطقة، لا سيما إذا أخذت علما في الحسبان بصفة خاصة حقيقة أن عملية مدريد تقوم على نفس قرارات هذا المجلس ذات الصلة.

وختاما، يطالب وفد بلدي حكومة إسرائيل وحكومة فلسطين بتسريع تنفيذ إعلان المبادئ الذي وقعه الطرفان يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وبأن يتقيدا بأحكامه ذات الصلة.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يناقش مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط في وقت يتصف على نحو خاص بالأهمية والحساسية حيال عملية السلم. ووفد بلدي، إذ يدرك تماما حساسية المسألة المعروضة علينا اليوم، يبقى على اقتناع، مع ذلك، بأن هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن، بإظهارها الآراء

الذي من شأنه زيادة نار النقاش اشتعالا وتصعيد التوتر، الأمر الذي يضر بمناخ الثقة في المحادثات.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب من جديد عن إدانتنا لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، فضلا عن أساليب الإرهاب التي تمارسها جماعات متطرفة معينة. وإذا أريد وضع حد لأعمال الإرهاب والعنف في الشرق الأوسط، التي تزعزع استقرار الحالة على نحو خطير وتعرض للخطر عملية السلم بأكملها، يجب اتخاذ تدابير جذرية وعن طريق جهد مشترك.

ونحبذ اتخاذ تدابير فعالة وحسنة التوقيت للإبقاء على زخم عملية السلم وكفالة استمرار إحرازها للتقدم. ونحن واثقون من أن استمرار الجهود المركزة، من أجل التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي ومن أجل إنشاء جهاز موثوق للتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، سيكون في صالح منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ونرى أن من اللازم أن يمتنع الطرفان عن أية أعمال من شأنها الإضرار بالتسوية الفلسطينية الإسرائيلية والإخلال بالوضع الراهن. وينبغي الحرص بشدة على تجنب الإجراءات العملية والبيانات العامة التي قد تقوض مناخ التعاون العملي بين الطرفين.

ونحن نؤمن أن أفضل سبيل لحل المشاكل التي نشأت هو الحوار المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، باستخدام الجهاز المنشأ في سياق عملية السلم. وتعتزم روسيا من جانبها، وبوصفها أحد راعبي عملية السلم في الشرق الأوسط، الاستمرار في التشجيع النشط للتسوية في كل تفاصيلها بغية إحلال سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط وإقامة تعاون دولي واسع النطاق في المنطقة.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به الرئيس الحالي للمجموعة العربية، السفير علهاوي ممثل جيبوتي، باسم المجموعة، وأن يعرب عن تأييده الكامل لموقف المجموعة العربية الممثل في ذلك البيان.

إن الغرض الرئيسي لإجراء هذه المناقشة المفتوحة اليوم هو التصدي لمسألة خطيرة وعاجلة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، وتعوق بلا شك

السلم في الشرق الأوسط. ونيجيريا تشيد بالرؤية والشجاعة والعزيمة التي تتحلى بها القيادة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدول الأخرى في المنطقة التي حافظت على التزامها بالسلم بصرف النظر عن المآسي التي تهدد بإخراج عملية السلم عن مسارها.

إن إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق غزة - أريحا، اللذين يتمتعان بالدعم الكامل للمجتمع الدولي، يتضمنان جدولا زمنيا واضحا للمفاوضات بشأن المركز الدائم لفلسطين. وهما يشيران أيضا إلى القوانين وأنماط السلوك الخاصة التي ينبغي أن توجه جميع الأطراف في المرحلة الانتقالية. وفيما يتصل بذلك، ينظر وفد بلدي بقلق إلى استمرار بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة في الأشهر الأخيرة. ونعتقد أن هذه الأنشطة لا تزعزع روح عملية السلم فحسب، بل يمكن أن تفضي إلى ترسيخ آراء المتطرفين داخل الفئات المتطرفة من المجتمع في الشرق الأوسط. ومن الحيوي في هذه المرحلة الدقيقة من عملية السلم ألا يعمل شيء لتقويض مناخ الثقة الذي تقوم اليه حاجة ماسة بغية بناء السلم والإبقاء عليه في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد ينبغي للطرفين أن يستخدموا بالكامل الإطار الثنائي بغية حل هذه المشاكل الجديدة والتي يحتمل أن تكون خطيرة.

لقد تغلب الاسرائيليون والفلسطينيون حتى الآن على عراقيل جمّة في سعيهم الجماعي إلى السلم. وأبدت الأطراف الأخرى في المنطقة أيضا شجاعة ورغبة في العمل من أجل السلم في المنطقة. وعلى الرغم من حقيقة أنه لا يزال يتعين التصدي لبعض أكثر الصعوبات تعقيدا في عملية السلم، يحدونا الأمل في أن يتجاوز هدف السلم، في نهاية المطاف، مرحلة الحرب وعدم الاستقرار الاقليمي المدمرة. وفي هذا الصدد، سيبقى المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة التي اضطلعت دائما بدور حاسم، مصدرا يعتمد عليه بقدر كبير لمساعدة الأطراف على دفع عملية السلم إلى الأمام. ولئن كانت التحديات كبيرة والمخاطر شديدة، فإن المكافآت عظيمة أيضا من السلم ومما يقتزن به من تنمية اجتماعية واقتصادية ينبغي أن تتبناه لصالح جميع شعوب المنطقة.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):
إن مسألة الشرق الأوسط، وهي أطول صراع اقليمي منذ الحرب العالمية الثانية، لا تزال محل قلق على النطاق

والاعتبارات الموضوعية لجميع الجهات في الشرق الأوسط، ستساعد على توفير قوة الزخم والدفع اللازمة لعملية السلم في الشرق الأوسط. ونحن نشاطر الرأي القائل بأن عملية السلم هي الطريق الواقعي الوحيد نحو أمد بعيد من الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، وهي تستحق بالتالي استمرار تقديم المجتمع الدولي الدعم لها.

شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية تقدما تاريخيا في الجهود المبذولة من أجل تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، بدءا بمبادرة مدريد. وأثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة رحب وفد بلدي بالتوقيع التاريخي في واشنطن على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، موقفا بأن الاتفاق سيمهد السبيل أمام المزيد من التحولات الملموسة في الشرق الأوسط.

ومنذ ذلك الحين، أخذت الأحداث تميل عموما إلى التأكيد على ما نشعر به من تفاؤل بأن المنطقة تقف في نهاية المطاف على عتبة السلم والاستقرار. وتبعا لذلك وقعت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في إطار عملية السلم، على الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، والاتفاق المتعلق بالتمكين المبكر يوم ٢٩ آب/أغسطس، اللذين سمحا بإقامة السلطة الفلسطينية، التي تعتبر خطوة أولى حاسمة نحو الوفاء بالتطلعات التاريخية للشعب الفلسطيني المتمثلة في تقرير المصير واقامة الدولة.

علاوة على ذلك، تم التوقيع يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على معاهدة سلام تاريخية أخرى بين اسرائيل والأردن، وهي المعاهدة التي فضلا عن أنها فتحت مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، عززت أيضا امكانيات إحراز التقدم في المسارين الاسرائيلي - اللبناني والاسرائيلي - السوري لعملية السلم.

لكن مما يؤسفنا أن التقدم صوب السلم في الشرق الأوسط ليس خاليا من العثرات تماما. والمتطرفون الذين ارتكبوا حوادث التفجير المروعة والمرفوضة بالكامل في الحرم الابراهيمي وعقولة وتل أبيب وبوينس آيرس ولندن، ومؤخرا جدا في غزة، يقدمون الدليل على المدى الذي ستذهب اليه الأقلية الصغيرة المناوئة للسلم في الرهان على عكس مكاسب الأغلبية الساحقة الملتزمة بعملية

الصعوبات والنكسات والتناقضات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من الوضع إلى أقصى حد، وأن يعمل على الحفاظ على الزخم في عملية السلم في الشرق الأوسط.

لقد أيدت الصين دوماً عملية السلم في الشرق الأوسط ووقفت إلى جانب التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن سنواصل، كعهدنا، وبالشراكة مع المجتمع الدولي، تشجيع عملية السلم في الشرق الأوسط والإسهام بنصيبنا في تحقيق حياة سعيدة وسلم دائم لشعب المنطقة في أقرب وقت ممكن.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود الجمهورية التشيكية أن تؤكد من جديد تمسكها بتسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الاسرائيلي بأكمله على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي إطار القانون الدولي المتفق عليه. وهذا يشمل ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

في السنوات الأخيرة، أسفرت الجهود المبذولة لتحقيق تسوية للصراع عن عملية السلم الجارية. والجمهورية التشيكية ترحب بهذه العملية وتؤيدها دون تحفظ. ويثلج صدرنا أن نرى التقدم الذي تم إحرازه منذ إعلان المبادئ الذي جرى التوقيع عليه في واشنطن قبل أكثر من سنتين.

وقد اتخذت بعد ذلك خطوات هامة في السنة الماضية: الاتفاق حول غزة - أريحا في أيار/مايو الماضي، والاتفاق المتعلق بنقل السلطات والمسؤوليات على سبيل التحضير في آب/أغسطس الماضي، وبالطبع، معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

إن مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة مسألة صعبة وتحوطها المشاعر المتأججة والحكومة التشيكية تعتبر المستوطنات غير شرعية ولا تفضي إلى السلام. ومع ذلك، فإن الحكومة الاسرائيلية أجرت تغييرات هامة في هذه السياسة، ومهما كانت التحفظات التي قد يبديها المرء على الشكل الحالي لهذه السياسة، فلا بد من ملاحظة هذه التغييرات. على أن الأمر الأكثر أهمية هو أن هذه المسألة ليست إلا جانباً واحداً من

العالمي. فلقد شهدت السنوات الأخيرة تسوية بعض الصراعات الإقليمية، وهو اتجاه تبدي في الشرق الأوسط أيضاً. وإعلان المبادئ الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في نهاية عام ١٩٩٣ سجل تقدماً في عملية السلم في الشرق الأوسط. ولقد كان خطوة هامة صوب تحقيق سلم شامل وعادل في الشرق الأوسط. وصوب التعايش بانسجام بين الأمتين العربية واليهودية. إذ مهد السبيل أمام تحقيق تسوية نهائية وشاملة وعادلة ودائمة للصراع بين فلسطين واسرائيل.

ولقد حدثت منذ ذلك الحين بعض التطورات الجديدة في عملية السلم في الشرق الأوسط. فثمة أربعة بلدان شرق أوسطية عقدت مؤتمراً قمة في مصر قبل وقت ليس ببعيد. والوفد الصيني يرحب بهذه التطورات الايجابية وممتن لها، وممتن للنهج الحكيم والعملي الذي ينتهجه الزعماء الفلسطينيون والاسرائيليون في سعيهم إلى إحلال السلم في المنطقة.

وينبغي الإشارة إلى أن عملية السلم في الشرق الأوسط عانت مؤخراً من نكسة أخرى. فالخلاف بين الأطراف المعنية على المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ازداد حدة بصورة مفاجئة. ويشعر وفد الصين بقلق بالغ إزاء هذا التطور. ذلك أن عملية السلم في الشرق الأوسط تمر الآن بمرحلة حساسة وحرجة. ويحدونا الأمل في أن تتحلى الأطراف المعنية بضبط النفس والهدوء والتعقل، وأن تحاول بذل ما في وسعها لإيجاد الظروف المؤاتية لمواصلة النهوض بعملية السلم في الشرق الأوسط بدلاً من تقويضها.

ومن الضروري في الوقت الراهن أن تولّد فلسطين واسرائيل الثقة المتبادلة وأن تواصل تسوية النزاعات من خلال التشاور والتفاوض. وينبغي لقادة الطرفين أن يواصلوا، انطلاقاً من اعتبارات المصالح الطويلة الأجل لجميع الدول في المنطقة، إزالة العقبات والعمل معا للنهوض بعملية السلم في الشرق الأوسط. وعلى حد القول الصيني المأثور، إن الطريق إلى النجاح مليئ بالنكسات، والطريق إلى تحقيق مهمة صعبة طريق طويل. وستكون هناك بالتأكيد تحديات كثيرة في الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية شاملة ومنصفة لقضية الشرق الأوسط، التي ظلت قائمة منذ عدة عقود. وما دما نضع في اعتبارنا المفهوم القائل بأن السلم أغلى ما في الوجود، ونواصل العمل من أجل السلم، فمن الممكن التغلب على جميع

أنه ينبغي لحكومة إسرائيل والسلطات الفلسطينية أن تعجل البحث المشترك عن حل لهذه المسألة الحساسة. وفي الأشهر الأخيرة، ظهرت بعض البوادر المختلطة، التي أدت إلى إشاعة الارتباك والبلبل في صفوف الشعب الفلسطيني، الأمر الذي نجده مفهوماً. وأود أن أكرر أن إطار هذا العمل منصوص عليه في إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

ولا شك في أن هذه المشكلة خطيرة؛ ولكنها ليست إلا واحدة من المشاكل التي لم تحسم بعد وتطلب حلاً إيجابياً من جانب الأطراف.

إن الهجمات الإرهابية المتكررة المرتكبة ضد الطرفين، وبخاصة الموجهة ضد إسرائيل، هي أعمال وحشية من جانب الذين يرفضون السلم ولا يسعون إلا إلى الدمار والخراب، مستخدمين ذريعة الكراهية، ومتخفين وراء ستار التعصب أو متعاطين عقار السخط. وكان بلدي هدفاً مرتين لهجمات إرهابية مرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط، آخرها كان في بوينس آيرس في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، عندما قُتل أو جرح الكثير من المواطنين الأرجنتينيين، منهم بالطبع البعض الذين هم من أصل يهودي. ونتيجة لذلك، فإننا ندرك جيداً هذه الآفة ونعتقد أن هذا الموضوع يتطلب اهتماماً عاجلاً لا من جانب الطرفين فحسب بل أيضاً من جانب المجتمع الدولي عموماً.

هذه المناقشة في مجلس الأمن فرصة طيبة للإعراب عن التأييد التام لعملية السلم التي بدأت في مدريد في ١٩٩١ ولتكرار التذكير بحاجة الأطراف، بدعم من متبنيي العملية والمجتمع الدولي بأسره، إلى مضاعفة الجهود لمواصلة إحراز التقدم معاً في هذه العملية التاريخية، التي تفتح الآفاق أمام عصر من السلم والازدهار للشرق الأوسط كله.

إن الجمهورية الأرجنتينية، التي تتمتع بعلاقات صداقة قديمة مع حكومات وشعوب المنطقة، تؤيد عملية السلم هذه بشدة وإصرار وتعتقد أنها الإطار الصحيح، الذي اختارته الأطراف نفسها، لحل المسائل المعلقة. ومن داخل مجلس الأمن، ستواصل الأرجنتين العمل على أن تسود الظروف الصحيحة لاستمرار هذا الحوار الذي لا غنى عنه بين الأطراف. ونعلق آمالنا جميعاً على نجاح هذا الحوار.

الشبكة المعقدة للغاية للعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، ونعتقد أن من الأفضل أن تترك هذه الشبكة بأكملها لاستئناف المفاوضات الثنائية، مهما بدت صعوبة هذه المفاوضات، وخارج دائرة أضواء الاهتمام الدولي.

إننا نرى أن بعض الصعوبات التي تواجه تقدم المفاوضات الثنائية نابعة عن أعمال العنف الوحشي الأخيرة. فقبل سنة، في شهر آذار/مارس، أدان المجلس بقوة المذبحة التي وقعت في الخليل. ويجدر بنا اليوم أن نعاود تأكيد أن الجمهورية التشيكية تدين جميع أعمال الإرهاب، مهما كانت دوافعها، وفي ظل أية ظروف.

السيد زاويلز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
اليوم، وفي ظروف من الواضح أنها تختلف اختلافاً كبيراً عن الظروف التي كان مجلس الأمن ينظر فيها عادة في هذه المسألة في الماضي، ينظر المجلس في الحالة في الأراضي المحتلة، وبالتحديد مسألة المستوطنات الإسرائيلية في هذه الأراضي.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بدأت معالجة هذا الصراع بطريقة شاملة، بمشاركة جميع الأطراف وفي مختلف الأطر الأساسية، الثنائية والمتعددة الأطراف. والآن بدأت عملية السلم التي استهلكت في مدريد في ذلك الحين تؤتي أكلها. وكانت أول نتيجة هامة إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي وقعته حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وكان ثاني هذه الثمار، والأحداث عهداً، التوقيع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل.

إن هذه العملية معقدة للغاية وصعبة بالضرورة، نظراً لكثرة ما تتضمنه من الجهات الفاعلة والمسائل والمتغيرات. إلا أن المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، راعيا عملية السلام، يؤيد بشدة هذا الجهد بسبب إدراكه أن الحل الدائم والعادِل لن ينبع إلا من الحوار والإيمان الراسخ للأطراف المعنية ذاتها. ولم يؤد أكثر من ٤٠ عاماً من البحث عن سبل أخرى إلا إلى إبقاء الصراع مشتتلاً، وللأسف، إلى إصابة عدة أجيال في الشرق الأوسط بالإحباط. ولكننا اليوم نسير على طريق السلام.

إن الحالة التي أوجدتها المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مصدر قلق لحكومة بلدي. ونحن نعتقد

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان
بصفتي ممثلاً لبوتسوانا.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تواجه عملية السلم في الشرق الأوسط في الوقت
الحالي مصاعب خطيرة. والاتحاد الأوروبي يعلق أقصى
قدر من الأهمية على فكرة أنه ينبغي للأطراف المعنية
أن تتغلب عليها، لأن الجهد الذي بذل في مؤتمر
السلم الذي بدأ في مدريد منذ نحو ثلاث سنوات
أسفر عن نتائج بارزة مكنت من حل طائفة كبرى من
المشاكل التي كانت تعوق المصالحة بين إسرائيل والعالم
العربي.

والاتحاد الأوروبي يلاحظ أن المشاكل الأكثر إثارة
للقلق اليوم هي تلك الموجودة في المفاوضات بين
الإسرائيليين والفلسطينيين. مع ذلك، أكدت حكومة
إسرائيل تواجداً وبشكل قاطع أنها تعتزم مواصلة
مناقشاتها في الإطار المتفق عليه. وقرر قادة منظمة
التحرير الفلسطينية، بدورهم، أن يواصلوا عملية السلم. مع
ذلك، رأوا من الملائم أن يسترعوا انتباه المجتمع الدولي إلى
الحالة الراهنة. وهذان الموقفان مشجعان. ومن ناحية
أخرى، فإن النتائج المخيبة للآمال للاجتماعات الأخيرة
على المستوى الوزاري بين الفلسطينيين والإسرائيليين،
رغم تدخل الوسطاء، تبين خطورة العقبات التي واجهها
المفاوضون.

إن السكان الإسرائيليين تشير جزعهم الزيادة في
الإرهاب. وأعداء عملية السلم يحاولون هدمها وفرض
منطقهم - منطق الحرب - بمحاولة إقناع الرأي العام في
إسرائيل بأن طريق الحوار سيؤدي إلى طريق مسدود.
والاتحاد الأوروبي يدين بشدة اللجوء إلى العنف الأعمى،
الذي يسفر عن ضحايا بريئة. ولذلك، فإن القلق الذي
تعرب عنه حكومة إسرائيل بشأن المسائل الأمنية قلق
مشروع تماماً.

يجب على السلطة الفلسطينية أن توفر لنفسها
الوسائل اللازمة، وأن تتخذ كل الخطوات الممكنة، بينما
تحتزم حقوق الإنسان، لرصد أنشطة المتطرفين في
المنطقة التي تديرها. والقرارات التي أعلنت مؤخراً فيما
يتعلق بتسليم قوائم ضباط الشرطة الفلسطينيين إلى
السلطات الإسرائيلية وإنشاء محكمة أمن جديدة تبين أن
الزعماء الفلسطينيين يدركون الأهمية الحاسمة التي يتسم
بها هذا الأمر.

إن تأييد بوتسوانا لعملية السلم في الشرق الأوسط
ليس محل شك. ونحن لم نتوان في هذا التأييد أبداً، حتى
عندما حدث في الماضي، كما يحدث حالياً، أن خيمت
سحب من الشك والتردد من جانب الأطراف المتفاوضة
بشدة على العملية، مهددة بإخمادها وسحبها. ونحن من
الواقعية بحيث نعرف أنه ما من عملية مفاوضات يمكن أن
تكون خالية تماماً من الألم، محصنة من العوائق ولا تتأثر
أبداً بتقلبات السياسة، والأحقاد وسائر أحوال الضعف
البشري التي تظهر أحياناً. وهذا صحيح بشكل خاص
عندما تنطوي تلك المفاوضات على مشاكل عميقة الجذور
ومعقدة كتلك التي تمثل موضوع المفاوضات بين إسرائيل
والشعب الفلسطيني.

ومما له أهمية قصوى لبلدي أن تواصل الأطراف
التحلي بصبر وجلد نيلسون مانديلا وتفاني الرجال والنساء
الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلم. يجب ألا يحرفهم
شيء عن الطريق الذي اختاروه. وإخلاص الأطراف لإعلان
واشنطن التاريخي للمبادئ سيتعرض للاختبار، أحياناً بما
يتجاوز قدرة الأطراف على التحمل، ولكن ينبغي ألا يكون
هناك استسلام. ففي الإعلان قد يكمن الأمل من أجل السلم
والمصالحة بين شعب إسرائيل وجيرانه الفلسطينيين. وما
تحقق كسبه حتى الآن في عملية السلم ينبغي ألا ينقص،
لأنه منذ وقت غير بعيد كان تحقيق ذلك الكسب من قبيل
المستحيل تماماً.

ولذلك، نأمل ألا يكون من شأن أي إجراء نتخذه في
هذه المناقشة بشأن مسألة بالغة الحساسية أن يزيد
بأي حال من الأحوال من شدة التعقيدات أو المصاعب
التي يجابهها المتفاوضون في الوقت الحاضر. وكل شيء
نفعله يجب أن يساعد المتفاوضين. ووفد بلدي يحض
الأطراف على أن تواصل السير على نفس الطريق وتحاول
بقدر ما في طاقتها البشرية أن تظل وفيه لمهمتها
السامية.

وباسم بوتسوانا، أعلن للأطراف أنها لن ترانا أبداً
مترددين في عزمنا على مواصلة تأييدهم وهم يناضلون
لإيجاد السلم لشعوبهم التي أنهكتها الحروب.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

عملية السلام من خلال إرساء إجراءات ديمقراطية طبيعية.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي فعلا دعمه المالي والسياسي لعملية السلام. وأود أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي وعد بتقديم ٥٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية على مدار خمس سنوات، والأهم من ذلك أنه قام بمفرده بإنفاق ١٠٠ مليون دولار للمساعدة في تمويل إدارة أريحا وقطاع غزة ودفع رواتب الشرطة الفلسطينيين. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه. وسيكون بتصريف الأطراف ما دامت الحاجة تدعو إلى ذلك، كالعهد به على الدوام، لمساعدتها في التغلب على أية مشاكل تواجهها في تنفيذ قراراتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل الأردن، أدعوه لكي يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد عدنان أبو عودة (الأردن): السيد الرئيس، يسعدني أن أستهل بياني بتهنئتك على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، الذي أشرف على الانتهاء، وكانت ولا شك حنكتكم الدبلوماسية والإدارية وخبراتكم الواسعة وراء التسيير الناجح لأعماله بكل كفاءة واقتدار. كما يسعدني أن أهنئ سلفكم سعادة السفير أميليو كارديناس على جهوده الناجحة في تسيير أعمال المجلس للشهر الفائت.

إن وفد بلادي وهو يشعر بالأهمية البالغة لموضوع المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويدرك عمق صلته - أي صلة الموضوع - بالسلام العادل الدائم ومدى حساسيته وتأثيره على عملية السلام ككل، ليشكركم ويشكر المجلس على سرعة الاستجابة لطلب عقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب، إنها ولا شك استجابة واعية من طرف مجلس الأمن تنسجم مع إدراكه وإدراك المجتمع الدولي لضرورة الحفاظ على زخم العملية السلمية وسلامة مسيرتها وإنجاحها. فالوفد الأردني يشارك في هذا النقاش انطلاقا من إيمان الأردن بهذا المفهوم ومن حرصه على تحقيق السلام الشامل في المنطقة والمشاركة في أي عمل أو مسعى يهدف لإزالة أي عقبة تقف في طريق هذا السلام أو تعيق تحقيقه. ولا شك أن إحياء اسرائيل وتنشيطها أو استئنافها لسياستها الاستيطانية وإصرارها على ذلك في هذه المرحلة، التي تسعى فيها دول المنطقة وأنصار السلام إلى المحافظة

لكن مسألة الأمن يجب ألا تصبح عقبة أمام إحراز التقدم في المفاوضات. والشعب الفلسطيني، الذي علق آملا كبيرا على اتفاقات الحكم الذاتي، لديه انطباع بأن ظروفه المعيشية لم تتغير بشكل كبير منذ ذلك الوقت. ومن الواضح أن إغلاق الحدود هو أكثر القرارات إثارة للانزعاج في هذا الصدد، لأنه يحرم أسرا فلسطينية عديدة من دخلها. والتأخير، فيما يتعلق بالجدول الزمني المبدئي، في المفاوضات بشأن الانتخابات وفي إعادة وزع الجيش الإسرائيلي أسهم أيضا في إحداث شعور محسوس بخيبة الأمل بين سكان الأراضي المحتلة.

لقد أراد المراقب الدائم لفلسطين بشكل خاص أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة المستوطنات. ولست بحاجة إلى الدخول في تفاصيل مطولة بشأن موقف الاتحاد الأوروبي من هذا الموضوع، لأنه يقوم على عدد من قرارات مجلس الأمن. إن هذه المستوطنات مخالفة لأحكام اتفاقيات لاهاي وجنيف التي تحكم نظام احتلال الأراضي المحتلة. وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار الشجاع بتجميد هذه المستوطنات. وهذا الانطلاق الجديد كان وفقا لاتفاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين يتعهدون، في جملة أمور، بأن يتناول هذا الأمر خلال المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي.

إن الإذن الممنوح في بداية هذا العام لبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وحول القدس هو لسوء الحظ، مخالف لإعلان المبادئ. ولهذا أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بإصدار إعلان في بروكسل يوم ٥ كانون الثاني/يناير. علاوة على ذلك، اتصل الاتحاد بالحكومة الإسرائيلية لينبهاها إلى النتائج السلبية المترتبة على هذا الأمر. والاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا في هذا الاجتماع لمجلس الأمن نداهه لحكومة إسرائيل بأن تجد الطرق اللازمة لتسوية هذا الأمر، بما يتمشى مع احترام القانون الدولي والتعهدات المقطوعة رسميا.

في الختام، يود الاتحاد الأوروبي أن يوجه نداه إلى الطرفين وإلى كل من يساعدهما. إن الشجاعة والرؤية السياسية أدتا دوما إلى تحقيق أهم النتائج في المنطقة. ولذا يود الاتحاد الأوروبي أن يتوجه بنداء بالاختتام السريع للمناقشات الرئيسية التي تجري حاليا بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، سواء كانت بشأن الأمن، أو إعادة وزع الجيش، أو المستوطنات، أو مواصلة نقل السلطة أو الانتخابات، لأنها مهمة جدا لتعزيز شرعية

واجهتها، من تقديم تقريرها للمجلس والذي في ضوئه أصدر المجلس قراره الشهير ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي لم يكتف بشجب سياسة المستوطنات وإبداء القلق من آثارها وعواقبها على السكان المدنيين والحاجة لحمايتهم من تلك الآثار، فضلا عن آثارها العكسية على جهود السلام، بل طالب ذلك القرار بوضوح بوقف الأعمال الاستيطانية وتفكيك المستوطنات القائمة. كما طالبت الفقرة ٧ منه جميع الدول الامتناع عن تقديم أي مساعدة لإسرائيل قد تُستخدم لأغراض الاستيطان في الأراضي المحتلة.

إنني لأذكر بكل هذا لأن موقف مجلس الأمن قد شابه أي شك أو شبهة من مسألة المستوطنات الإسرائيلية. فموقف المجلس ما زال يستنير بوجود توافق دولي شامل على مستوى الخبراء السياسيين والقانونيين وعلى مستوى الحكومات ومختلف وكالات الأمم المتحدة - توافق يعتبر إقامة المستوطنات الإسرائيلية انتهاكا صريحا لقواعد ومعايير القانون الدولي ولحقوق السكان المدنيين تحت الاحتلال، ويؤكد بأن ما يحكم التصرفات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. لكنني أذكر كذلك لوجود مبرر قوي متمثل في أن مجلس الأمن يتحمل اليوم مسؤولية تاريخية لإنقاذ العملية السلمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي، على مسارها الشامل من خطر الانهيار نتيجة استئناف إسرائيل نشاطها الاستيطاني، وفشل كل الجهود المبذولة والوساطات في إقناعها بالتخلي عن نشاطاتها الاستيطانية الرسمية التي فاجأتنا بها، خالقة بذلك أكبر عقبة في وجه مواصلة المفاوضات الثنائية، بل ومهددة عملية السلام في وقت أصبحت فيه هذه العملية محط آمال كل دول شعوب المنطقة ومحل اهتمام و دعم وتشجيع دول العالم.

إن أخطر ما يواجه عملية السلام هو توهم الطرف الأقوى بأن سلاما حقيقيا يمكن أن ينشأ من واقع اختلال القوى بين المتفاوضين أو أن عملية السلام في الشرق الأوسط تحتاج إلى مفاوضين ماهرين وماكرين يستطيعون الحصول على أحسن صفقة من الطرف الآخر المغلوب على أمره. إن أي جهود تبذل على أساس هذه الافتراضات هي جهود عبثية ومآلها الفشل لأنها لن تصنع سلاما عادلا، وبالتالي لن تصنع سلاما دائما.

على زخم السلام وتسريع العملية السلمية وإنجاحها، لهو أمر محير بل وذو خطورة بالغة على المسيرة السلمية ومصادقيتها أمام شعوب دول المنطقة.

إننا نعلم بأن موضوع المستوطنات قد تم إدراجه في إعلان أوصلو لبحث في المرحلة النهائية من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وهذا شأن لأصحاب العلاقة. لكننا متأكدون أيضا بأن تأجيله هذا جاء لأهميته القصوى ولكونه واحدا من القضايا الأساسية والمركزية التي تصنع التسوية السلمية في المنطقة، تماما كموضوع القدس ومسألة اللاجئين ومسألة السيادة. ومن هذا المفهوم نستنبط بأن التأجيل جاء للحفاظ على سلامة وسلاسة سير العملية السلمية في مراحلها الأولى ولبناء مزيد من الثقة بين الأطراف المتفاوضة، ريثما يشهد عود هذه العملية ويتعزز وتصيح قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة كالقدس والمستوطنات واللاجئين ومسألة السيادة، ولم نكن نتوقع من إسرائيل أن تتجاهل هذا المفهوم وتخلي عنه باستئنافها للنشاطات الاستيطانية واللجوء إلى مفاهيم جديدة من شأنها تقويض أركان العملية السلمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بعد أن أصبحت حقيقة ملموسة وتقاسم بطلاها جائزة نوبل للسلام.

إن قرار لجنة مجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ باستئناف النشاط الاستيطاني لا يمكن تفسيره إلا أنه انحراف عن الالتزام الإسرائيلي المعلن بإنجاح عملية السلام المتعثرة.

إن بحث مجلس الأمن لموضوع المستوطنات ليس جديدا. فقد بدأ مع بداية إنشائها عام ١٩٦٧ واتخذ بشأنها القرارات العديدة القائمة على اعتبار تلك المستوطنات باطلة قانونيا وتشكل عقبة خطيرة أمام جهود السلام والمساعي المبذولة لتحقيقه بتسوية عادلة ودائمة وشاملة. كما طالبت قرارات المجلس إسرائيل بالتطبيق الدقيق لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، حيث تمنع الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من تلك الاتفاقية السلطة المحتلة من نقل أو إسكان جزء من سكانها المدنيين في الأقاليم التي تحتلها. ولا أدل على اهتمام مجلس الأمن المميز بهذه المسألة من قيامه بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) بإنشاء لجنة من أعضاء المجلس لفحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات منذ عام ١٩٦٧. وقد استطاعت هذه اللجنة، رغم الصعوبات التي

الأحوال، لكنها بدأت السير في طريق جديد سيكتنفه عدد كبير من الأخطار والتحديات.

والواقع أنه في الأشهر التي تلت ذلك شهدنا تطورات مزعجة حقاً، بما في ذلك أنشطة إرهابية، وتوسيع المستوطنات وإعادة وزع القوات الاسرائيلية. إن الطرفين المعنيين مباشرة، فضلاً عن المجتمع الدولي الأوسع، يواجهان تحدياً يتمثل في كفالة أن تظل عملية السلم قائمة وأن تواصل إحراز التقدم.

إن عملية السلم تعتمد أساساً، بطبيعة الحال، على جهود الأطراف المعنية وإرادتها السياسية. لذلك، رحبنا بالاجتماع الذي عقد في واشنطن في ١٢ شباط/فبراير، الذي أكد فيه من جديد ممثلو إسرائيل ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية أنهم عقدوا العزم على تعزيز المنجزات التي تحققت في عملية السلم العربية الاسرائيلية، والتغلب على العقبات والمنازعات، والعمل على تحقيق السلم العادل والدائم والشامل في المنطقة. وقد أثلج صدر اليابان البيان الذي أدلى به في ذلك اليوم نفسه وزير الخارجية الأمريكية كريستوفر، وفيه أكد أن الاسرائيليين والفلسطينيين ملتزمون بمشاركة حقيقية من أجل التوصل إلى سلم حقيقي. وأكد لنا أن الطرفين قد عقدا العزم بشكل واضح على الوفاء بجميع عناصر اتفاقهما وضمناً تنفيذها. ونحن نمتدح هذا التصميم القوي من جانب الطرفين ونشجعهما بقوة على الحفاظ على تصميمهما على التوصل إلى سلم حقيقي في الشرق الأوسط.

إن المناقشة الجارية في مجلس الأمن اليوم تتيح لنا فرصة لتوجيه رسالة واضحة وحاسمة بأن المجتمع الدولي ملتزم أيضاً بعملية السلم. والواقع أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبين للأطراف المعنية أنها تحظى بدعم عمه الكامل والثابت في سعيها لتحقيق تقدم في عملية السلم.

ومن بين أخطر التهديدات الموجهة لتلك العملية الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها أعداء السلم. واليابان تدين بقوة الإرهاب أو العنف الذي يستهدف إحباط عملية السلام. وتعرب عن تعاطفها مع ضحايا الإرهاب وتنفهم تماماً شواغل الشعب الاسرائيلي على أمنه. وتدرك اليابان أيضاً أن الاحتياجات الأمنية للاسرائيليين لا تنفصل عن الاحتياجات السياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ولا يمكن القول بأن عملية السلم تحرز تقدماً

إن السلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى رجال دولة وقادة ذوي رؤى وليس مجرد فنيين يتقنون لعبة الكماثن اللفظية واستغلال ضعف الآخرين.

إن وفد بلادي، ومن منطلق حرصه على تحقيق السلم الدائم العادل الشامل، يدعو اسرائيل إلى وقف سائر الأنشطة الاستيطانية في الأرض العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية كي تعيد حكومة اسرائيل المصادقية إلى ما تعلنه من التزامات لتحقيق السلم المنشود. آملاً من مجلسكم الموقر أن يعلن بوضوح موقفه من هذا الخرق الفاضح لمعاهدة جنيف وقرارات مجلس الأمن، وأن يتخذ من الاجراءات ما من شأنه أن ينشط العملية السلمية من جديد في أجواء من الثقة والأمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني إذ أتكلم في مجلس الأمن لأول مرة هذا الشهر، أكون قد تكلمت في آخر يوم من رئاستكم للمجلس يا سيدي. وبدلاً من أن أزجي اليكم تهاني وفدي بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع، اسمحوا لي أن أشيد بكم على الطريقة المثالية التي أدرتم بها أعمال المجلس هذا الشهر. لقد أدى المجلس مهامه الكثيرة الهامة بفعالية بالغة في غضون هذا الشهر، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى قيادتكم الحكيمة ومهارتكم الدبلوماسية الجلية. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لسلفكم، ممثل الأرجنتين الدائم، على حكمته وعمق نظره أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

لقد شهدنا إنجازات رائعة في عملية السلم في الشرق الأوسط في السنتين الماضيتين. إن الاتفاق الذي وقعه في عام ١٩٩٣ في واشنطن قادة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، واتفاق السلم الاسرائيلي الأردني لعام ١٩٩٤، حدثان شكلا فاتحة عهد جديد حقاً مما أثار تفاؤلاً حذراً، وإن كان حقيقياً، في المجتمع الدولي بأسره. ولا حاجة بنا لأن نقول أننا نفهم جميعاً أنه بهذه المنجزات لم تصل العملية إلى هدفها النهائي بأي حال من

منذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تاريخ توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ورغم الصعوبات والعراقيل التي عطلت حتى الآن التنفيذ الفعلي والكامل لنص الاتفاق، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، استسلمت المجموعة الدولية للتفاوض والثقة أمام وعود السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وكان من المنتظر أن تقوم الحكومة الاسرائيلية باتخاذ إجراءات لبناء الثقة عوض أن تستمر في ممارساتها المخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة، مثل فرض العقوبات الجماعية، وإغلاق المناطق المحتلة، وعزل مدينة القدس الشريف ومصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، علما أن مجلس الأمن أقر أكثر من مرة، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

وبالفعل فإن استمرار إسرائيل في تغيير معالم مدينة القدس وبناء المستوطنات حولها ومواصلة حصارها وعزلها عن بقية الأرض الفلسطينية يشكل عنصرا خطيرا يحمل في طياته بذور تعقيد لعملية السلام وتدهور مستمر للأوضاع في أرض الميدان.

إن الوجود المكثف للمستوطنين في قطاع غزة تحت حماية الجيش الاسرائيلي، يشكل خطرا دائما على مسار عملية السلام، باعتبار مثل هذا الوضع دافعا لأعمال العنف والعنف المضاد.

فوجود هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعد في حد ذاته قنبلة زمنية قابلة للانفجار في أية لحظة. حيث أن عمليات العنف الأخيرة جعلت أصواتا متطرفة داخل إسرائيل تطالب بتسليح المستوطنين والتشجيع على حمل السلاح، وغلق الأراضي المحتلة، وتشديد الحماية المسلحة على المستوطنات. فهذه العوامل كلها لا تبعث على التفاؤل بل تقود إلى الاعتقاد بأن تدخل المجموعة الدولية للحيلولة دون انزلاق الأوضاع في اتجاه التصعيد والمواجهة بات أمرا ضروريا وعاجلا.

ومن هذا المنطلق، تتجلى أهمية معالجة مجلس الأمن، اليوم، للتطورات السلبية التي تشهدها الحالة في الأرض الفلسطينية مع انعكاساتها الخطيرة على آفاق عملية السلام.

حقا ما لم يكن في استطاعة كل شعوب المنطقة أن تعيش في بيئة آمنة وأمنة وتدرك أن الغد سوف يجلب حياة أكثر استقرارا. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن يعزز المجتمع الدولي مساعده للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

إن خلق الوظائف للفلسطينيين مجال تعلق عليه اليابان أهمية خاصة. وقد سددت اليابان بالفعل ١٠٠ مليون دولار من مبلغ ٢٠٠ مليون دولار تعهدت بمنحه للشعب الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ورصدت ١٠ ملايين دولار لإنفاقها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل خلق فرص الوظائف للفلسطينيين في قطاع غزة.

وما فتئت الأمم المتحدة منذ إنشائها تقريبا تؤدي دورا في الحالة في الشرق الأوسط. إن المشاكل المتعددة في المنطقة عميقة الجذور ومتشابكة؛ ولقد تعلمنا أنه ليست هناك حلول سهلة، وأنه مع كل خطوتين للأمام قد تكون هناك خطوة ونصف خطوة إلى الخلف. ولكن لا ينبغي أن نسمح لأنفسنا بالتخاذل. وما زال اقتناعي قويا وتؤكد الأحداث الأخيرة هذا الاقتناع - بأن الطريق إلى الأمام يؤدي لا محالة إلى إقامة السلم في جميع أرجاء الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العمامرة (الجزائر): السيد الرئيس، يطيب لي أن أعبر لكم عن تهاني الوفد الجزائري بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، معربا عن قناعاتي أن المجلس سيتمكن، تحت قيادتكم الحكيمة، من أداء مسؤولياته إزاء الوضع المتأزم في الأراضي الفلسطينية. كما أود بهذه المناسبة أن أعرب لسلفكم، الممثل الدائم للأرجنتين، عن تقديرنا لما أبداه الشهر الماضي طوال فترة رئاسته من كفاءة وحسن قيادة تستحق كل التقدير والعرفان.

لقد تفضل سفير جيبوتي مشكورا بعرض الموقف الجماعي للمجموعة العربية، وعليه فإنني سأكتفي بإبداء بعض الملاحظات الإضافية فيما يلي.

وإن تحقيق عملية السلم في الشرق الأوسط التي ابتدأت في مدريد مكّن من إفساح المجال أمام ما أصبح نقطة تحول في تاريخ المنطقة عقب توقيع الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية ومعاهدة السلم بين اسرائيل والأردن. فقد بدأ بذلك تحرك نشط نحو السلم مشيراً بحق الآمال الكبيرة في جميع أنحاء العالم في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ونهائية لمسألة الشرق الأوسط بكاملها. ومع ذلك، من الواضح أن أي اتفاق للسلم، مهما كان هاماً، يفترض مسبقاً التنفيذ بحسن نية، والتفكير المتفتح، والرغبة في الحل التوفيقى، فضلاً عن الإرادة لتحقيق السلم والتخلي بالموقف الصحيح. ومما يؤسف له أن العكس حصل، مع الإصرار على موقف يجمع بين الافتقار إلى التفهم والرفض.

ولم تتوقف اسرائيل، كما كان يفترض بها، عن بناء المستوطنات قبل إزالة المستوطنات الحالية إزالة تامة. بل إنها، بدلاً من ذلك، واصلت بناءها وتوسيعها وتطويرها، على الرغم من أن التزاماتها تفرض عليها أن تفعل عكس ذلك دون أي إبطاء، بغية استعادة المركز الطبيعي الذي كان سائداً قبل احتلال الأراضي. هذا ما كان يفترض بها أن تفعله للوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقات السلم وبموجب المعاهدات الدولية. ومع ذلك، فإن التأكيدات التي أطلقها الناطقون الرسميون، بما مفاده أن الأنشطة الاستعمارية قد توقفت، انهارت بسرعة أمام قرارات الحكومة التي تخضع بالتأكيد لرغبات نفس الأشخاص الذين يعارضون السلام.

إن المستوطنات عقبة رئيسية ولكنها ليست العقبة الوحيدة التي تعيق التقدم الملموس صوب الهدف المنشود. وتشمل العقبات الأخرى انسحاب القوات الاسرائيلية الذي كان من المقرر له أن يبدأ في شهر نيسان/أبريل الماضي، ووضع الترتيبات لإجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي والتي من المفترض بها أن توفر لها المؤسسات السياسية اللازمة للحياة المتحضرة. وهذه هي نفس الانتخابات التي كان من المفترض عقدها أيضاً في شهر تموز/يوليه الماضي.

وما نراه عوضاً عن ذلك هو فيض من التقارير التي تبعث، بلا استثناء، على قلق الرأي العام العالمي. وعلاوة على ذلك، تواصل اسرائيل منذ فترة تتجاوز الشهر حتى الآن إغلاق حدودها مع منطقتي غزة وأريحا المتممتعتين بالحكم الذاتي، وتفرض عليهما بالتالي حصاراً حقيقياً.

إن النجاح المنشود لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط يقتضي التحكم في كل العوامل التي من شأنها أن تعكر الأجواء وأن تعرقل السبيل أمام التطبيق الفعلي لكل ما تتفق عليه الأطراف المعنية. ومن ثم فإن مشكل المستوطنات ليشكل بحق المحك الرئيسي لمعرفة مدى استعداد الطرف الاسرائيلي للمضي قدماً نحو السلام الحقيقي والعادل والدائم مع الطرف الفلسطيني.

إن المستوطنات هي التي تسببت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منذ سنة خلت، في مذبحه الحرم الابراهيمي الشريف وما تبعها من أعمال عنف وعنف مضاد راح ضحيتها الكثير من الأبرياء. وبما أن نفس المستوطنات أصبحت بجلاء تهدد عملية السلام، فمن الأهمية بمكان أن يأخذ المجلس الوضع موضع الجد وأن يوظف سلطته في خدمة السلام في هذه المرحلة الدقيقة بالذات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى أدائكم المثالي وأنتم تديرونه في هذا الشهر. ونود أيضاً أن نهني سلفكم، السفير كارديناس، على عمله الممتاز في الشهر الماضي.

لقد مر عام الآن منذ اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في الأراضي المحتلة عقب المجزرة الرهيبة التي ارتكبتها مستوطن اسرائيل في مسجد الحرم الابراهيمي في الخليل. وقامت وفود عديدة، بما في ذلك وفد بلدي، بلفت الانتباه حينئذ في هذه القاعة نفسها إلى المخاطر الحقيقية التي تشكلها المستوطنات الاسرائيلية بالنسبة لعملية السلم في الشرق الأوسط.

ومسألة المستوطنات هي بالتأكيد مسألة ليست جديدة. فالمجتمع الدولي، في الواقع، أكد باستمرار على عدم شرعية هذه الممارسة التي جعلها الاسرائيليون سياسة ثابتة انتهاكا ورفضاً للقانون والشرعية الدوليين، ولا سيما لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فضلاً عن اتفاقيات جنيف.

التي تشارك فيها بنشاط. وهي تعلق، على غرار جميع الدول، آمالا كبيرة على هذه العملية، باعتبارها تفتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة. يجب ألا نخسر التقدم الهام المحرز حتى الآن. مع ذلك، فإن الطريق إلى السلام مشوب بالعراقيل والعملية الجارية تواجه أشكالا مختلفة من المعارضة التي لا يمكن تحييدها إلا بتعجيل العملية صوب التوصل قريبا إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. ويتحمل المجلس والدولتان راعيتا عملية السلام المسؤولية الكبرى عن إعادتها إلى مسارها بغية ضمان مستقبل السلم والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أود أولا باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة اغتنام هذه المناسبة لأتقدم اليكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يسعدني أن أعرب عن شكرنا العميق لسلفكم المندوب الدائم للأرجنتين، على الجهود التي بذلها في إدارة أعمال المجلس الشهر المنصرم.

بالرغم من التطورات الإيجابية الجزئية بالنسبة للقضية الفلسطينية والتي تجسدت في إعلان المبادئ والاتفاقيات اللاحقة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، لا بد أن نعترف والمجتمع الدولي بأن عملية السلام، التي بدأت من مدريد، تمر بصعوبات جمة نتيجة للذرائع والمبررات التي تتخذها اسرائيل للتهرب من مسؤولياتها في تنفيذ ما التزمت وتعهدت به، إلى جانب استمرارها في ممارسة أعمال العنف والإرهاب والتجويع والحصار ومصادرة الأراضي وهدم المنازل. كما شرعت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا في تعزيز وبناء المزيد من المستوطنات، وتوسيع القوائم منها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في مدينة القدس الشريف وضواحيها، مما يعد انتهاكا صارخا وواضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٤٦٥ (١٩٨٠).

لقد أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي مؤخرا قرارا يقضي بالموافقة على بناء وبيع ما يقارب ٥٠٠ وحدة

وهذا الإغلاق يلقي بهذه الأراضي مرة أخرى في شباك القنوط، مع ما يرافق ذلك من تعاقب مشؤوم للأثار الوخيمة على اقتصاد الأراضي المحتلة وبالتالي على موقف الفلسطينيين إزاء عملية السلام.

ويجري التذرع بالأسباب الأمنية، ومن منا لا يفهم هذه الشواغل - وهي شواغل مشروعة بالطبع لأية دولة؟ ولكن، يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت هذه أفضل طريقة لمكافحة العنف والقضاء عليه. والرد الأمثل على هذا السؤال تقدمه التطورات الجارية حاليا في الأراضي المحتلة، حيث يتعين على الفلسطينيين مصارعة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية العنيدة - المتفاقمة بسبب الحصار المفروض على الأراضي والأنشطة الاستيطانية المستمرة - التي تولد حاليا مشاعر الإحباط والمرارة وتلاشي الأوهام لدى السكان هناك، وتتيح أرضا خصبة للمتطرفين المعارضين لعملية السلام.

وعلى أية حال، اتخذت السلطات الفلسطينية خطوات فعالة، مبينة بذلك تصميمها على تحمل مسؤولياتها في نضالها من أجل مكافحة العنف. مع ذلك، لا يغير هذا حقيقة أن المشاكل يجب معالجتها من جذورها عن طريق الوقف الكامل والنهائي لأنشطة الاستيطان، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المتمتعة بالحكم الذاتي، وعقد الانتخابات لتثبيت أقدام السلطات الفلسطينية على مؤسسات دستورية، ورفع الحصار المفروض على الأراضي، وإطلاق سراح السجناء السياسيين - وباختصار، تنفيذ الاتفاقات بين الطرفين، على التمام والكمال. والمجتمع الدولي له الحق كل الحق في أن يطالب اسرائيل بالوفاء بالتزاماتها إلى أن يتم الاتفاق على المركز النهائي للأراضي المحتلة.

ويتعين على المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية الوفاء بالتزاماتهم تجاه الفلسطينيين عن طريق تعجيل منح المساعدة الاقتصادية للأراضي المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وهذا من شأنه، على المدى القصير، أن يخفف معاناة الشعب الفلسطيني ويسمح له مع مرور الوقت بوضع أسس اقتصاده، وهو أمر لا غنى عنه لترسيخ الحكم الذاتي، ومن ثم الاستقلال.

إن تونس، البلد المحب للسلام، كانت ولا تزال تؤيد عملية مدريد. وقد استضافت بالفعل عدة اجتماعات للأفرقة العاملة كجزء من المفاوضات المتعددة الأطراف

في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية السائدة، أصبح من الأهمية بمكان ديمومة مسؤولية المنظمة الدولية وبالخصوص مجلس الأمن، إزاء قضية فلسطين وجوانبها المتعددة حتى يكتمل تنفيذ عناصر الحل النهائي لها، والمتعلقة بقضايا القدس الشريف، والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية.

وختاماً، يؤكد وفد بلادي من جديد أن تحقيق التسوية السلمية والعدالة والدائمة للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي يجب أن يرتكز على أساس منطلقات مؤتمر مدريد ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي تنص على تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري وجنوب لبنان. ذلك أنه لن يتحقق بدون الامتثال الاسرائيلي لكل هذه المبادئ والأسس أي تقدم إيجابي في محاور التفاوض الأخرى لعملية السلام، التي هي باعتقادنا عملية متكاملة تشمل تنفيذ المتطلبات الشاملة لقواعد الأمن الاستراتيجي بالمنطقة، وهي المتطلبات التي ما زالت اسرائيل حتى هذه اللحظة في حل من تنفيذها كمسائل إيقاف اعتداءاتها المتواصلة وحصارها المستمر لمناطق وساحل الجنوب اللبناني، واستجابتها لدعوات الانضمام لمعاهدة الأسلحة النووية، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق ذاته، آن الأوان أن تمتثل اسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، لكافة الالتزامات السياسية والقانونية بموجب الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الجانب الفلسطيني حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته وآماله في حياة حرة كريمة أسوة بكافة شعوب العالم، والاستجابة إلى متطلبات معطيات عملية السلام والأمن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي سعادة السيد كيبا بيراني سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

سكنية أغلبها في مدينة القدس الشرقية وضواحيها وفي هضبة الجولان، هذا إلى جانب شروعه مؤخراً بالتخطيط لبناء ١٥٠٠٠ وحدة سكنية أخرى جديدة في شمال وشرق القدس ليقطنها ما يقارب ٨٠٠٠٠ مستوطن قبل نهاية عام ١٩٩٧ بحجة ضمان استقرار وأمن هؤلاء المستوطنين.

إن الذرائع الأمنية الاسرائيلية يجب ألا تكون عاملاً رئيسياً في طريق عملية السلام التي لن تكتمل إلا بتنفيذ اسرائيل لالتزاماتها، والتي يجب التعاطي والتفاعل معها بروح من المسؤولية تلافياً لتعثر عملية السلام التي تنشدها دول وشعوب المنطقة.

إن المخطط الاستيطاني الاسرائيلي يكشف مجدداً النوايا غير الصادقة أو الجادة للحكومة الاسرائيلية في عملية السلام القائمة حالياً في الشرق الأوسط، ويبرهن على ممارستها لسياسة "فرض الأمر الواقع" في تغيير المعالم المادية والتاريخية والتراثية والديموغرافية لمدينة القدس الشريف، من أجل إضفاء الصبغة الاسرائيلية عليها قبل البدء في مرحلة التفاوض النهائي بشأنها مع الجانب الفلسطيني. إن الممارسات الاسرائيلية تعد انتهاكاً صارخاً، وتهديدا لمصادقية الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وتشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

إننا نؤكد من جديد رفضنا التام لكافة أنشطة الاستيطان الاسرائيلي، ونحمل الجانب الاسرائيلي مسؤولية هذه الممارسات التي من شأنها عرقلة عملية السلام الجارية.

كما يعلن وفد بلادي تأييده لموقف الشعب الفلسطيني الرافض يومياً لكافة إجراءات أنشطة الاستيطان الاسرائيلي داخل أرضه، وللممارسات الأخرى التي تتعارض مع الشرعية الدولية والقانون الدولي. ونتطلع إلى أن يأخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار قراراته السابقة ذات الصلة وبالخصوص القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي ينص على إيقاف الفوري لبناء وتوسيع هذه المستوطنات، وتفكيك القوائم منها، والكف عن التخطيط لبناء المزيد من هذه المستوطنات داخل الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف، وأن يتعاطى المجلس مع هذه المسألة ذات الأبعاد السياسية الخطيرة بأسلوب إيجابي يدعم من خلاله عملية السلام.

عديدة صادرة من مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى تشدداً في موقف إسرائيل بشأن هذه المسألة الهامة، وأحدثت السياسات والممارسات الأخرى الإسرائيلية احتكاكا خطيرا.

وفي وقت قريب جدا، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، وافقت الحكومة الإسرائيلية في اقتراع أظهر مدى انقسامها، على توسيع ثلاث مستوطنات يهودية في الضفة الغربية، بالقرب من القدس. وهذا القرار لا يمكن إلا أن تكون له آثار عكسية على محادثات السلام مع الفلسطينيين.

إن الخطة المعنية، التي بني بمقتضاها ٥٠٠ مسكن في مالح أدوميم، و ٨٠٠ في غيفات زيف و ٥٠٠ على الأقل في المستوطنات الدينية في بيطار، قوبلت بانتقاد فوري من جانب الفلسطينيين، الذين يأملون في الحصول على حكم ذاتي في الضفة الغربية المحتلة عن طريق المفاوضات الجارية الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار الإسرائيلي يصدر في وقت أرجى فيه تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فترة سبعة أشهر، وهي المرحلة التي تشمل إعادة وزع القوات الإسرائيلية خارج المناطق السكنية في الضفة الغربية وانتخاب المجلس الفلسطيني، ومن الواضح، أن هذا القرار سيؤدي إلى تقويض عملية السلم الحالية على نحو أكبر وتفاقم المناخ الهش والمتوتر والخطر السائد بالفعل في الأراضي المحتلة.

ولا يخفى على أحد أن المستوطنات الإسرائيلية تتعارض واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنطبق على كامل الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس. وقد أكد المجلس مرارا وتكرارا هذه الحقيقة في العديد من قراراته. وعلاوة على ذلك، تشكل المستوطنات عقبة خطيرة جدا في طريق السلم، كما أن الأنشطة الاستيطانية المتواصلة تنتهك نص وروح الاتفاقات المبرمة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلا عن أنها تهدد مصداقية عملية السلام في هذه المرحلة الحرجة.

وأدت هذه التطورات أيضا إلى قيام الفلسطينيين ودعاة السلام الاسرائيليين بمظاهرات واسعة النطاق مما

السيد سيسبي (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أهنيكم بحرارة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. وأنا واثق بأن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية الكبيرة ستسهم في نجاح مداوات المجلس.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ بحرارة سلفكم السفير إيميليو كارديناس، الممثل الدائم للأرجنتين على قيادته المثالية لعمل المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

أعرب أيضا عن الامتنان لأعضاء المجلس للسماح لي، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالمشاركة في المناقشة الهامة لمسألة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، والعواقب الخطيرة التي يمكن أن تتركها على الشعب الفلسطيني وعملية السلم في الشرق الأوسط.

إن الموضوع المعروض علينا معقد من الناحية السياسية والدبلوماسية كما أنه مثير للآلام والمشاعر من وجهة النظر الإنسانية. إنني أتكلم عن بناء إسرائيل المستمر وتوسيعها التدريجي للمستوطنات على الأرض الفلسطينية. ولسنوات عديدة سعت اللجنة التي أمثلها، كما فعلت هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إلى جعل المجتمع الدولي يدرك عدم مشروعية تلك الأعمال.

إن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تواصل تنفيذ السياسة غير الشرعية الخاصة بإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصرح للمزيد من المستوطنين الاسرائيليين بالانتقال إليها، مما يشكل خرقا مباشرا وخطيرا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وانتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن بما فيها القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩)، و ٤٥٢ (١٩٧٩)، و ٤٦٥ (١٩٨٠).

ولم يقتصر الأمر على هذا، إذ أن المزيد من الأراضي الفلسطينية تصادر، والمستوطنات القائمة توسع باستمرار ويبنى المزيد من المباني فيها، بينما تنشأ مستوطنات كثيرة أخرى، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة وحولها. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أوضحت بيانات

المناقشة بالتدليل على عزم المجلس على إيجاد السبل والوسائل لتنشيط عملية السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الأطراف على السير بخطى حثيثة على طريق السلام التفاوضي، الذي بدأت السير عليه معا - وهو الطريق الأوحده الذي يضمن قيام سلم دائم في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على الطريقة القديرة جدا التي أدركتم بها شؤون المجلس إبان شهر شباط/فبراير.

لقد كانت المرة الأخيرة التي أصدر فيها مجلس الأمن قرارا بشأن هذه المسألة في عام ١٩٨٠ - أي قبل ما يقرب من ١٥ عاما. وخلال تلك الفترة جرت أحداث وتطورات هامة، غير أن قضية المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة ظلت تمثل عقبة كأداء أمام العديد من المبادرات الرامية إلى إيجاد حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط.

قبل ١٨ شهرا، اعتقد الكثيرون أن توقيع إعلان المبادئ مثل بداية جديدة في الجهود الهادفة لحل هذا الصراع. ومن أسف أن الأمر لم يكن كذلك. فما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يرى بذور السلام تضرب بجذورها عميقا في الشرق الأوسط - خصوصا، في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن السمات البارزة لعملية السلام حتى الآن التجاهل السافر للتقيد بالمواعيد المحددة. فرغم أن إعلان المبادئ وقّع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فإن اتفاق التنفيذ، المعروف باتفاق القاهرة، لم يبرم حتى حلول ٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛ ورغم أن اتفاق التنفيذ تم توقيعه في أيار/مايو الماضي، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كان يتعين أن تتسلم مهامها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لم تتمكن من ذلك فعلا إلا في تموز/يوليه من العام الماضي؛ وبينما كان من المقرر أن يجري وزع القوات وعقد الانتخابات

يؤكد أهمية قضية الاستيطان لممارسة الحقوق الفلسطينية في المستقبل ولعملية السلام نفسها.

وباسم اللجنة، أود أن أشير إلى أن مجلس الأمن قرر بقراره ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ وقراراته الأخرى، أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالم المادية أو التركيب السكاني أو الهيكل المؤسسي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو لتغيير مركزها، ليس لها أي سند قانوني، وتشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة، كما تشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط.

وتعتبر اللجنة أن استمرار توسيع نطاق المستوطنات وتثبيتها يخلق حقائق على أرض الواقع لا تتفق مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين تسعى عملية السلام إلى تنفيذهما ويشكل تهديدا خطيرا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. واللجنة، إذ تحيط علما بالقلق المماثل الذي أعرب عنه مجلس جامعة الدول العربية في قراره المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والمراقب الدائم عن فلسطين في رسالتيه المؤرختين ٩ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لتود أن تنضم إليهما في مناشدة مجلس الأمن، ومناشدة الدولتين الراعيتين لعملية السلام وسائر الأطراف الأخرى المعنية، لكي تمارس تأثيرها على الحكومة الاسرائيلية من أجل إنهاء سياسة الاستيطان التي تنتهجها، كخطوة لا غنى عنها لتحقيق السلام العادل والدائم الذي نعمل جميعا من أجله.

وتعتقد اللجنة أن التقدم السريع الدائب في عملية السلام، الذي يؤدي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، هو وحده الذي يحول دون المزيد من تدهور الحالة الراهنة. وتناشد اللجنة جميع الأطراف المعنية أن تبذل كل ما في وسعها للتغلب على العقبات الحالية والسير قدما نحو التنفيذ التام للاتفاقات المبرمة حتى الآن.

إن انعقاد جلسة مجلس الأمن اليوم يدل على أن التدهور المتواصل للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبح مسألة تشير بالغ القلق لدى أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بأسره، لذلك ترحو اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تتوج هذه

وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. فالمادة ٤٩ من تلك الاتفاقية تنص على جملة أمور منها:

"لن تقوم السلطة المحتلة بترحيل أو نقل جماعات من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتله".

وهذه السياسة تنتهك أيضا القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠)، التي تطلب، في جملة أمور، من حكومة إسرائيل وشعبها أن يوقفوا بناء وتشديد وتخطيط المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وتذكرون أن أحد هذه القرارات، وهو القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، كان قد اتخذ بالإجماع.

ومن الناحية السياسية، تزيد مسألة الاستيطان من تعقيد عملية السلم بل قد تؤدي إلى تقويضها. واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة قدمت تقريرا إلى الجمعية العامة في أواخر العام الماضي أفادت فيه بأن وجود هذه المستوطنات وسلوك المستوطنين المتماذي في العنف ووجود قوات الدفاع الإسرائيلية تشكل كلها المصدر الرئيسي للتوتر في الأراضي المحتلة. وعلاوة على هذا، فإنها تنتهك روح ونص الإعلان الموقع في واشنطن في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ويرى وفدي أن إصدار قرار من المجلس يؤكد من جديد القرارات السابقة الواردة في القرارات التي أشرت إليها أمر مؤات ومن شأنه تسهيل عملية السلم. وإن الحجة التي يسوقها البعض بأن الأمم المتحدة ليس لها دور في المسائل الرئيسية، مثل شرعية المستوطنات الإسرائيلية ومركز القدس، واللاجئين الفلسطينيين، والسيادة الفلسطينية حجة ليس لها مسوغ وغير مقبولة. إن الأمم المتحدة - وخاصة هذا المجلس، المناطة به المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين - لديها دور هام في عملية السلم في ضوء التطورات الحالية. إن قرار مجلس الأمن هو الذي رفض السياسة والممارسة الإسرائيلية المتمثلتين في إقامة المستوطنات؛ وهذا المجلس هو الذي دعا إسرائيل إلى احترام اتفاقية جنيف وأكد من جديد أن المستوطنات في الأراضي المحتلة غير شرعية وعقبة في طريق السلم. والمجلس مدعو الآن مرة

في بقية أنحاء الضفة الغربية في تموز/يوليه الماضي، فما زال يتعين تحديد جدول زمني موثوق به لهما.

وبينما نسلّم بأن بعض التقدم قد أحرز في بعض المجالات، يتعين علينا القول بأن الحالة على أرض الواقع ما زالت غير مرضية إلى حد بعيد. فانهدام الإرادة السياسية والالتزام، من جانب السلطة المحتلة، لتنفيذ أحكام اتفاق السلام، من شأنه أن يعقّد ويؤخر عملية السلام.

ويشعر وفد بلدي بعميق القلق إزاء استمرار سياسة وممارسات إسرائيل المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، ولا سيما في الضفة الغربية. وقد شعر وفدي بالانزعاج عندما علم من مصادر رسمية ومن تقارير وسائط الاعلام أن الحكومة الاسرائيلية ما زالت تتابع بنشاط سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

ووفقا لما ورد في عدد تشرين الثاني/نوفمبر من "تقرير الاستيطان"، وهي نشرة تصدر في واشنطن مرة كل شهرين عن مؤسسة الشرق الأوسط للسلام، ازداد عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة بمقدار ٠٠٠ ٢٨ نسمة - من ١١٢ ٠٠٠ إلى ١٤٠ ٠٠٠ - بينما ازداد عدد المستوطنين في القدس بمقدار ٢٢ ٠٠٠ نسمة من ١٤٨ ٠٠٠ إلى ١٧٠ ٠٠٠. وهذا يمثل زيادة في العدد الاجمالي للمستوطنين تبلغ ٥٠ ٠٠٠ مستوطن أو ٢٠ في المائة تقريبا خلال سنتين منذ تموز/يوليه ١٩٩٢. وأشار التقرير أيضا إلى أن عدد المستوطنين يزداد بسرعة تفوق معدل الاستيطان في أي مكان آخر في إسرائيل نفسها.

وسياسة التوسع الاستيطاني الاسرائيلية موثقة أيضا بحقائق وأرقام قدمها ممثل فلسطين في رسالتيه الموجهتين إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة لتصرف وإلى الأمين العام (S/49/50 و S/1995/95).

وبسبب أهمية المسألة بالنسبة لمستقبل عملية السلم ذاتها، يود وفدي أن يحث الحكومة الإسرائيلية على الوقف الفوري لهذه السياسة وتلك الممارسات للأسباب الواضحة التالية.

من الناحية القانونية، تشكل سياسة وممارسة توطين جماعات من سكانها والمهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين

يتعرض لمعاملة غير إنسانية على أيدي قوات الاحتلال، بما في ذلك فرض حظر التجول بشكل متكرر وتطويق الأراضي المحتلة أو إغلاقها، ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات.

إن الوثائق العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والتقارير المتنوعة الصادرة عن مختلف وكالات الأمم المتحدة والمتصلة بالحالة الحرجة جدا في الأقاليم المحتلة تبين أن ممارسات النظام الصهيوني في مجال مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات اليهودية، وخاصة في القدس، بلغت أشدها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ووفقا لآخر تقرير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني فإن ٤٠ في المائة من الأراضي في قطاع غزة لا تزال تشغلها المستوطنات والمنشآت العسكرية والمناطق الأمنية المزعومة، والقرار الأخير للنظام الصهيوني بالاستمرار في بناء المساكن في المستوطنات حول منطقة القدس يكشف عن النية الحقيقية لذلك النظام في الاستمرار في سياسات الاحتلال.

إن فرض حظر التجول على المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، وتطويق أو إغلاق المناطق وقتل واعتقال الفلسطينيين لا تزال كلها مستمرة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ولا يزال ٥٠٠٠ فلسطيني يرزحون في سجون القوات المحتلة. ومن ناحية أخرى فإن تشديد التقييدات السارية خلال الأشهر الماضية أدى إلى زيادة تردي الحالة الاقتصادية الحرجة أصلا في الأراضي المحتلة. وهدف إسرائيل الحقيقي والنهائي كان ولا يزال إطالة احتلالها، وهذه السياسة لا تزال متبعة في الوقت الحالي تحت ستار عملية السلم.

وعلاوة على هذا، ينبغي الإشارة إلى أنه في كل مرة يعترزم فيها النظام الصهيوني صرف انتباه المجتمع الدولي عن سياساته التوسعية، فإنه يصور بعض البلدان على أنها تشكل تهديدا للمنطقة. إن هذه السياسة القديمة البالية لن تنجح، لأن طبيعة النظام الصهيوني بدأت تزداد وضوحا بالنسبة لبلدان المنطقة.

إن الجرائم الصهيونية ترتكب في الوقت الذي تدعي فيه إسرائيل أنها تسعى إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن استمرار احتلال فلسطين، ومرتفعات الجولان

أخرى لأن يكون على مستوى مسؤولياته بالنسبة لهذه المسألة.

ويرى وفدي أن التقدم الناجح لعملية السلم يعتمد إلى حد كبير على صدق واستعداد الطرفين لتنفيذ جميع الأحكام التي اتفقا عليها. وفي هذه المرحلة الحرجة جدا، التي نجد فيها أن الحالة حساسة وهشة، من الضروري لنجاح عملية السلم بذل كل جهد ممكن لإزالة مناخ سوء الظن والشك. إن القادة الذين توفرت لديهم الشجاعة الكافية لبلورة هذا الإنجاز التاريخي لصالح السلام يجب ألا يسمحوا بأن يسود التطرف أو أي سياسة قصيرة النظر. إن المجتمع الدولي يعارض جميع أشكال التطرف ولجوء المتطرفين إلى أساليب الإرهاب. وبالنسبة إلى إسرائيل بصفة خاصة، قد يكون من قبيل خداع النفس الاستنتاج بأن التحسن في العلاقات، بل وحتى التعاون، مع بعض البلدان العربية من شأنه أن يسمح لها بالمغالطة بشأن مسألة المستوطنات. إن الخيار الحاسم الصعب ينبغي أن يتم في الوقت الملائم وبأسلوب حاسم وإلا فإن الصراع سيستمر بل وسيتفاقم. وبالنسبة للبلدان التي تتطلع إلى إسرائيل، وقد شجعها توقيع إعلان المبادئ، فإن الجهود التي كان يجب أن تبذلها لدعم زخم السلام بتطبيع العلاقات معها، لا تزال معلقة نظرا لعدم يقينها من التزام إسرائيل وإخلاصها في المضي بشكل حاسم لمعالجة المسائل الرئيسية المتبقية بما فيها مسألة المستوطنات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا، أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشيد بممثل الأرجنتين الدائم على الأسلوب الممتاز الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لمناقشة الحالة المتدهورة في الأراضي المحتلة وحالة أخرى من حالات انتهاك القانون الدولي من جانب النظام الصهيوني. إن أرض فلسطين المقدسة ومركزها القدس الشريف ما زالت تعاني من العدوان والاحتلال، وما زال شعب فلسطين

في رسالتين من المراقب الدائم عن فلسطين، تبعث على الانزعاج الشديد. فاستمرار ممارسة السلطات الاسرائيلية لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة - وبخاصة في القدس وحولها - وسماحها للموجة الجديدة من المستوطنين الاسرائيليين باحتلال هذه المستوطنات، ليس انتهاكا خطيرا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بل ويعرض عملية السلم في الشرق الأوسط للخطر الشديد.

وإن توسيع وتعزيز المستوطنات على نطاق هائل يخلق حالة على الأرض لا تتفق والقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) اللذين تسعى عملية السلم الحالية إلى تنفيذهما. وعلاوة على ذلك، فهذه الحالة تقوض بشدة الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد نظر المجتمع الدولي إلى إعلان المبادئ التاريخي الذي تم التوصل إليه في أوصلو بين القيادتين الفلسطينية والاسرائيلية على أنه يمهد السبيل إلى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وتوقع ذلك الإعلان في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ كان خطوة أخرى في سبيل تعزيز عملية السلم. ولهذا، فإن التحركات الاسرائيلية الأخيرة تتعارض بصورة مباشرة مع روح الإعلان الذي كان من المقرر أن يشكل الأساس لسلم شامل دائم في الشرق الأوسط.

ومن الضروري الحفاظ على الزخم الحالي الذي تحقق في عملية التفاوض. ونحن نشاطر المجتمع الدولي تطلعه إلى عدم حدوث تأخير في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، وإلى أن تتقيد جميع الأطراف بأحكام تلك الاتفاقات تقيدا تاما، نصا وروحا على السواء. ويتعين بذل جهد صادق ومتضافر لتحقيق السلم والاستقرار في فلسطين. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على إبداء المرونة وروح الوفاق اللازمين، فضلا عن الالتزام الصادق برؤيا السلم الدائم في الشرق الأوسط. وبغية تحقيق هذا الهدف النبيل الذي استعصى على الحل طويلا، من الضروري وقف بناء جميع المستوطنات الجديدة فورا. وهذا الإجراء الواضح والحتمي هو وحده الذي يمكن أن يتحقق عن طريقه السلم الحقيقي في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلي.

السورية وجنوب لبنان وانتهاك حقوق الإنسان في تلك الأقاليم، وكذلك تعنت إسرائيل بعدم السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها النووية ما برحت كلها تزيد التوتر في المنطقة.

ونحن نرى أن العملية الحالية والاتفاقات الأخيرة لن تؤدي إلى الاستعادة التامة لحقوق الشعب الفلسطيني. ويكمن الحل الشامل والعادل لقضية فلسطين في الأعمال التامة لجميع حقوق الفلسطينيين، وفي تحرير جميع الأراضي المحتلة وعودة ما يزيد على ٥٠ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون خارج أرضهم كلاجئين عديمي الجنسية.

ويتعين على مجلس الأمن أن يعالج بفعالية استمرار انتهاك اسرائيل للقانون الدولي وتهديدها للسلم والأمن في المنطقة. ومن حق شعب فلسطين، بما في ذلك جميع اللاجئين الفلسطينيين، أن يتمتعوا بالحماية من استمرار القمع واحتلال وطنهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلي.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب، بالنيابة عن وفد باكستان، عن تهانينا الحارة لكم، سيدي، على اضطلاعكم بنجاح بالمسؤوليات الموكولة إليكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا للسفير كارديناس ممثل الأرجنتين على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي. وكان اشتراكه الشخصي في توفير إحاطات إعلامية متواترة لأعضاء الجمعية العامة خطوة مفيدة للغاية في زيادة الشفافية في أعمال المجلس.

إن وفد باكستان يتناول البند الهام قيد النظر في المجلس بشعور من القلق البالغ. ذلك أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حسبما أوضح بتفاصيل بيّنة وجليّة

ببيانات السلطات الاسرائيلية بأنها لن تأذن بعد الآن ببناء مستوطنات جديدة. وكنا نود أن تنفذ تلك البيانات على الأرض، الأمر الذي كان يمكن أن يعزز الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ويحسن فرص الخروج من المفاوضات بشأن المركز النهائي بنتائج إيجابية.

بيد أن الفلسطينيين الذين فرحوا فرحا طاعيا يوما، شعروا بخيبة أمل بالغة في اليوم التالي عندما رأوا بناء المستوطنات يجري على قدم وساق، بإذن وبدون إذن. فشعروا بالاحباط لأن المستوطنات، في رأيهم وفي رأي العالم، تعكس تفكيراً معيناً. وكان من الضروري، ربما أكثر من أي وقت مضى، أن تكون البيانات خالية من الإبهام، لأن المسألة كانت تتعلق بالثقة التي تولدت وأخذت تنمو بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وهذه مشكلة خطيرة لأنها مكّنت أعداء السلام من إظهار أن هناك نية حسنة أو سيئة في محاولة استرجاع بيد ما أعطي باليد الأخرى.

إن الوقف الفعال لسياسة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشريف هو عامل حيوي في هذه العملية، وسواء شئنا أم أبينا، فإنه ييسر أو يعيق المفاوضات المقبلة من أجل إيجاد حل نهائي لهذه المسألة.

إن كلمتنا، وهي كلمات موجهة إلى جميع الأطراف، ترمي، في المقام الأول، إلى أن تكون كلمات سلم وصداقة، كما كان الحال دوماً.

لقد استثمر بلدي جهداً كبيراً في عملية السلم، ولا يمكننا أن نغلق أعيننا فلا نرى الأخطار التي تحيق بالانجاز الرائع الذي بدأ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ولا شك في أن تفاؤلاً قد قل إلى حد ما. فقد كانت الصعوبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاقات حسبما أبرمت أضخم مما توقعناه وأكثر عدداً.

ولا يزال الأمل يراود الفلسطينيين، ولكنهم يريدون أن يشهدوا الآن نهاية لمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية اليومية. كما أنهم يرغبون في رؤية تقدم سريع عبر مختلف المراحل التي لا يرون نهاية لها. ويجب أن تكون التسوية السياسية سريعة أيضاً؛ ويجب ألا يكون هناك أي تأخير.

المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي، بتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى توجيه أعمال هذه الهيئة الهامة بهذا القدر من الحكمة والفعالية خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٥. ولا بد لي أيضاً من تقديم التهاني الصادقة للسفير كارديناس، ممثل الأرجنتين، على توليه رئاسة المجلس الشهر الماضي بموهبة واقتدار.

إن الرئيس الحالي لمجموعة الدول العربية، السفير علهاوي، قد أعرب بالفعل عن آراء تلك المجموعة في المسألة المعروضة على المجلس. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الأفكار.

لقد رحب المجتمع الدولي، بسرور بالغ، بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في واشنطن قبل عامين تقريباً على إعلان المبادئ، والاتفاقات التي تلتها. فلقد وفّر دعماً مستمراً ودائماً لمفاوضات السلم بين الطرفين لمساعدتهما في التغلب على الصعوبات في تلك المفاوضات. وفي كل مرة ظهرت فيها صعوبات، كنا نرحب بعقد اجتماعات منتظمة بين السلطات الفلسطينية والاسرائيلية لتنفيذ الاتفاقات.

ويجب على الطرفين ألا يتراجعا أو يتوانيا عن الجهود التي بذلها حتى اليوم - ناهيك بأن يسمحا بشل عملية أصبح من المتعذر عكس مسارها. فهذا لم يعد يمثل مشيئة الفلسطينيين والاسرائيليين وحدهم؛ بل هو مشيئة المجتمع الدولي بأسره. ولم يعد مواصلة مفاوضات السلم خياراً، بل هو التزام راسخ يتوجب على الطرفين احترامه بغرض تحقيق السلم الذي انتظرناه طويلاً.

ولكن إذا أريد للمفاوضات أن تكلل بالنجاح، فيجب أن تستمر في إطار الالتزامات التي تعهد بها الطرفان، والحوار المستمر البناء الذي يجري بحسن نية. فهذا من شأنه أن يمكّن من التغلب على الصعوبات، وتسريع العملية وحماية المنطقة من أعمال أعداء السلم.

إن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، تشكل واحدة من أخطر هذه الصعوبات، التي يجب التغلب عليها بأي ثمن. ولقد رحبنا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو السيد أحمد أنجين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنساي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي الفرصة للتكلم أمام المجلس حول مسألة خطيرة ومهمة للغاية بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر سلفكم، الممثل الدائم للأرجنتين، على أدائه المقتر في إدارة أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

لقد دخلت عملية السلم في الشرق الأوسط، ولا سيما المفاوضات على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي، نقطة تحول جديدة عقب توقيع وتنفيذ إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وانتقال رئيس فلسطين إلى مدينة غزة. والحق أن هذا الإعلان شكل بداية جادة لتحقيق سلم عادل وشامل يمكن الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه وإعادة الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها الشرعيين.

وجاء الاتفاق في إطار عملية السلم التي بدأت في مدريد، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ويشكل هذا الاتفاق خطوة هامة نحو حل شامل، يتضمن حلا عادلا لقضية فلسطين، والقدس الشريف، والجولان السورية المحتلة، والأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة.

وفيما يتعلق بعملية السلم على المسارات الأخرى، فقد حدث تطور ملحوظ على الوضع الأردني - الاسرائيلي بتوقيع المملكة الأردنية الهاشمية واسرائيل في واشنطن في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، على اتفاق إنهاء حالة الحرب فيما بينهما. وقد رحبنا حقا بالتقدم المحرز على المسار

ويجب عدم إعطاء المتطرفين من أي نوع أية ذريعة للجوء إلى العنف. لقد آن الأوان لاتخاذ موقف واضح ينم عن المسؤولية في مواجهة تدهور الوضع، مما يهدد بضياغ المنجزات المبهرة التي انتظرناها عشرات السنين.

ولا بد من الإشارة إلى إن إقامة سلم عادل ودائم في فلسطين يتوقف على احترام قرارات الأمم المتحدة، التي هي أساس الشرعية الدولية، وأيضا على الأسس الاجتماعية - الاقتصادية الراسخة لهذا السلم. وسيساعد تحسين رفاهية السكان في إطار التعاون القائم على الفائدة المتبادلة على ترسيخ السلم وتهيئة الظروف لتحقيق السلامة والأمن في المنطقة. وقد كان تحسين رفاهية السكان وتنمية المنطقة الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء.

إن النتائج المحرزة حتى الآن في عملية السلام إيجابية في معظمها، ولكن الطريق لا يزال طويلا وملينا بالعقبات. ولقد أظهرت اسرائيل وفلسطين قدرا من الحكمة والشجاعة يجعلنا نشعر بأنهما سيتمكنان من التغلب على العقبات وتخطي، إذا اقتضى الأمر، بعض المراحل المتفق عليها والتي تتعرض الآن للخطر مع مرور الوقت.

ونحن نأمل أن يواصل الاسرائيليون والفلسطينيون حوارهما بغية التغلب على المشاكل الشائكة الكثيرة المتبقية وأن يواجهها مشكلة إقامة المستوطنات بنفس القدر من الشجاعة والعزيمة. ونأمل أيضا، من جانبنا، أن نبذل كل ما في وسعنا للوفاء بالوعد الذي قطعناه. فلا يزال الطريق أمامنا طويلا وقد يفوتنا الوقت.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع الطرفين على إبداء النية الحسنة والروح البناءة لتسوية المشاكل المتبقية بغية تحقيق السلم الإيجابي الذي نتوق إليه، والقائم على التفاهم المتبادل والتعاون والأمن والكرامة والاحترام للحقوق المشروعة للجميع.

لقد وجد مجلس الأمن أن من المناسب إجراء هذه المناقشة ليذكر اسرائيل والفلسطينيين بأن المجتمع الدولي مهتم بمواصلة هذه العملية وتجنب أي إجراء قد يحيدها عن مسارها.

والمغرب، من جانبه، لن يدخر جهدا في العمل وفقا لذلك.

تعزيز تضامنها مع الشعب الفلسطيني. وأكد أن السلام العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة.

لقد أعرب مؤتمر القمة عن تأييده لعملية السلم وأكد قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واستعادة السيادة الفلسطينية على القدس الشريف باعتبارها عاصمة دولة فلسطين. وطالب بتفكيك المستوطنات المنشأة فعلا، لأنها غير قانونية، وبوقف إنشاء أية مستوطنات يهودية أخرى في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري، على النحو المطلوب في القرارات ذات الصلة.

ودعا أيضا المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى أن يلزما إسرائيل بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرار ٤٨٧ (١٩٨١)، وبالانصياع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتنفيذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المطالبة بإخضاع المنشآت الذرية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة؛ وإعلان نبذها للتسلح النووي؛ وتقديم تقرير كامل عن مخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبار أن تلك الخطوات أساسية لإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة.

وأود أن أؤكد للمجلس أن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تبذل جهودا كبيرة على الطريق نحو السلم في الشرق الأوسط وفي فلسطين، وتقف مستعدة تماما لمساعدة الأمم المتحدة وجميع الهيئات الأخرى في سعيها إلى تحقيق سلم عادل مشرف للمنطقة.

إننا نؤمن أن المجلس، باعتماده سلسلة جديدة من التدابير الموطدة العزم، يمكن أن يساعد جميع الأطراف المشاركة في عملية السلم، ولكنه يمكنه أن يساعد إسرائيل بشكل خاص على اتخاذ التدابير القوية المطلوبة المواتية للتوصل إلى سلم مشرف ودائم في المنطقة. وإلا فإن المسألة الشائكة مسألة المستوطنات، التي تضم عدة آلاف بينهم متطرفون كثيرون ذوو عقلية إجرامية، ستبقي على جهد السلام كله في المنطقة رهينة لفترة غير

الأردني عقب التوقيع على هذا الإعلان بين الطرفين الأردني والإسرائيلي كخطوة نحو تحقيق السلم المنشود. وفي هذا الإطار، نؤكد أيضا الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس على المسارين السوري واللبناني، يضمن الانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان السورية المحتلة وجنوب لبنان.

ومن المؤسف أن التطورات الإيجابية التي حدثت بشأن قضية فلسطين خلال الفترة المنصرمة لا تتجلى بحق في الميدان. فإسرائيل تواصل إنشاء وتوسيع المستوطنات في جميع الأراضي المحتلة، وحول القدس الشريف بشكل خاص؛ ولا تزال تقوم بتنفيذ التدابير والممارسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وضرب الحصار على المدن والقرى، وحرمان المواطنين من حرية الحركة، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان للفلسطينيين.

وإن السلطات الإسرائيلية، بدلا من أن تتخذ خطوات تسهم في تهيئة مناخ بناء الثقة، وتبدأ في عكس اتجاه سياساتها الاستيطانية التوسعية، تواصل اتباع سياسة إقامة المستوطنات وتوسيع القائم منها في الأراضي المحتلة، بشكل عام، وحول القدس الشريف، بشكل خاص، في انتهاك صارخ للقرارات الدولية التي تعارض إقامة المستوطنات الإسرائيلية، وتعتبرها غير مشروعة، وتدعو إلى إلزائها وتعتبرها عقبة في طريق تقدم عملية السلام.

وبدلا من أن تواصل تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي وتجري، دون مزيد من التأخير، الانتخابات الفلسطينية المنتظرة بفارغ الصبر، لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض الحصار على القدس الشريف وتنكر على الشعب الفلسطيني الوصول من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى إلى القدس، بهدف عزلها عن بقية الأراضي ووضع عراقيل جديدة في طريق عملية السلام.

لقد ناقش مؤتمر القمة الإسلامية السابع، الذي عقد في الدار البيضاء تحت رئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، قضية القدس الشريف وفلسطين على نحو مفصل وأصدر العديد من القرارات ذات الصلة. وقد اعتمد، في جملة أمور، قرارا يعرب عن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها العادل من أجل إزالة آثار الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المؤسسات الوطنية الفلسطينية. ودعا القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة

تعمل على تقويض، ليس فقط ثقة السكان الفلسطينيين بشكل عام، وإنما عملية السلم بأسرها.

إننا نشجع جميع الأطراف على مواصلة العمل بروح مؤتمر مدريد وإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وعلى أن تتعهد الأطراف تعهداً صارماً بتحدي السلم في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بروني دار السلام على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أهنئكم، سيدي الرئيس، حتى في هذا اليوم الأخير من شهر شباط/فبراير، على الأسلوب التقدير الذي أدرتم به مداولات مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضاً أن أحيي سلفكم، السفير كارديناس، لعمله التقدير الماهر رئيساً للمجلس في الشهر الماضي.

إن الاتفاقات التاريخية التي توصل إليها في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ أثارت الآمال والتوقعات الكبيرة في بدء عصر جديد في الشرق الأوسط. غير أن الحالة على الطبيعة لا تزال مثيرة للقلق. ولئن كان الكثير قد أنجز فالأكثر ما زال يتطلب الإنجاز. فبعد عقود من سفك الدماء والريبة، تبقى عملية بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليس فقط شاقة وإنما أيضاً مؤلمة. وهناك عمل أكثر ينبغي القيام به لضمان أن يبدأ الحكم الذاتي الفلسطيني العمل فعلاً.

مما يثير الانزعاج أن تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ قد تأخر ستة أشهر تقريباً. ونحن نحث الطرفين على السعي لإحراز تقدم آخر في المفاوضات المؤدية إلى السلم النهائي. وهذه المفاوضات تتطلب الصبر والمثابرة وروح التوافق في كل مرحلة من مراحلها. ويجب أن يقيم بها بحسن نية. وفي هذا الإطار، فإن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لا يبذل صبر الجانب الفلسطيني فحسب، بل ويهدد أيضاً الحالة المتوترة في الأراضي المحتلة الهشة فعلاً. وعلاوة على ذلك، تنتهك هذه المستوطنات الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان نصاً وروحاً.

محدودة. إن المنطقة موضع البحث أراض فلسطينية وعربية محتلة ليس لإسرائيل أي حق مشروع عليها، وهذا ما أعلنته مراراً القرارات العديدة الصادرة عن هذه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن السلم والأمن العالميين، أي مجلس الأمن، طوال السنوات الـ ٢٨ الماضية. وينبغي للدولة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، أن تعالج قبل أي شيء آخر ودون أي تأخير، هذه الحالة غير القانونية وتضفي عليها المشروعية.

في الختام، كما أخبرت الجمعية العامة من قبل، تتطلع منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اليوم الذي ترى فيه علم فلسطين يرفع على أرضها ويرفرف بفخر هنا أيضاً، بين أعلام الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. وعندما يجيء ذلك اليوم، سيكون بوسع إسرائيل أيضاً أن تتذوق طعم الاعتراف الكامل للحلو وتنعم بجميع عطايا السلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد انساني على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل بروني دار السلام. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جمعة (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير.

مع أن بروني دار السلام تعتبر العديد من التغييرات التي حدثت مؤخراً في الشرق الأوسط علامات سارة على تقدم طال انتظاره، نشعر بالقلق إزاء الأنباء عن برامج جديدة لبناء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة. وهذه التحركات لا يمكنها إلا أن تزيد التوتر بزيادة العداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يحتمل أن يترتب على ذلك من نتائج خطيرة.

إننا نفهم أن تحقيق السلام الشامل سيكون مهمة صعبة. ولذلك، نحث الإسرائيليين على وقف إنشاء وبناء وتخطيط تلك المستوطنات في أي مكان من جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك تلك الموجودة في القدس وحولها. ونعتقد أن من مصلحة إسرائيل، وهو من مصلحة فلسطين بنفس القدر، أن ترى عملية السلم وقد نفذت بالكامل ودون تأخير. ولهذا السبب، نرى أن المستوطنات

والتحدي، يدعمها في هذا الاتجاه التأييد المستتر والمعلن من بعض القوى، حتى أصبحت تتمتع بحصانة خاصة تعفيها من الالتزام بأي قرار أو مبدأ.

لا جدال أن كافة المواثيق الدولية وقرارات المنظمة تفرض ضم الأراضي بالقوة، كما تحرم تغيير طبيعة الأراضي المحتلة لصالح قوة الاحتلال بما فيها بناء المستوطنات كأحد مظاهر الاستعمار الاستيطاني، وكانت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ أكثر وضوحاً في التعبير عن هذا المبدأ. لكن سلطة الاحتلال الاسرائيلي لا تنظر إلى مثل هذه المواثيق والاتفاقيات إلا في إطار خدمة مصالحها الذاتية، في تحد سافر لنصوص هذه الاتفاقية والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولكافة قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وقرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ٣٦/٤٩ جيم. إن مقولة حماية أمن دولة إسرائيل أصبحت المبرر لتحليل كل ما حرمته المواثيق والمبادئ الدولية. ومن المدهش أن يكون زعم حماية أمن إسرائيل هو المبرر الوحيد الذي لا يتوفر لإسرائيل غيره لاستمرارها في بناء المستوطنات والتوسع فيها. وهنا نتساءل، كما فعل غيرنا، عن العلاقة بين زرع مهاجرين من دول أخرى وسط شعب احتلت أرضه، ومحاصرته في مدنه وقراه بحلقة محكمة من المستعمرات أو المستوطنات بمزاعم حماية أمن إسرائيل.

منذ أن تم توقيع اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإسرائيل تسعى بكل الوسائل لتوظيف عملية السلام لخدمة أغراضها وأهدافها التوسعية، وخرقت العديد من نصوص ذلك الاتفاق ومنها عدم الوفاء بتاريخ إعادة انتشار قواتها في الأراضي المحتلة، والتفاوض حول مستقبل المستوطنات. فعمدت إلى التوسع في بناء المستوطنات حتى حول مدينة القدس التي وافقت على البحث حول وضعها عبر المفاوضات. ونضم صوتنا لمن تساءلوا كيف يتم التفاوض حولها بينما تنهمك إسرائيل في تعزيز تلك المستعمرات والتوسع فيها.

إن الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها هي أن إسرائيل تريد السلام الذي يعطيها كل شيء دون مقابل. وإن حديثها عن السلام هو السلام الذي تفرضه بمعاييرها هي وليس السلام الشامل والعاقل والذي إن تحقق سيكون هو الوحيد السلام الدائم.

ونعتقد أن اتخاذ خطوة إيجابية لإنهاء الأنشطة الاستيطانية سيكفل التقدم الناجح في العملية تجاه تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة.

أخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أننا لا تزال لدينا ثقة كاملة في حكمة الزعماء الفلسطينيين والاسرائيليين، وفي بعد نظرهم وحسهم السليم. ونحثهم على تأكيد رغبتهم من جديد في مواصلة عملية السلم الجارية في الوقت الراهن، وبخاصة في هذه المرحلة الحاسمة. ويحدوني أمل وطيد بأن يتبع هذه المراحل التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ. وينبغي ألا يسمح للأمال الكبيرة التي ولدها هذا الاتفاق التاريخي بأن تفسح المجال للإحباط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تركيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حامد التني (السودان): السيد الرئيس، بما أنني أخطب مجلس الأمن للمرة الأولى في هذا الشهر يسعدني أن أقدم لكم بالتهنئة أولاً على رئاستكم للمجلس خلال شهر شباط/فبراير، وثانياً لما اتسمت به قيادتكم للمجلس من حكمة ودينامية. كما أرجو أن أقدم عبركم بالتهنئة لسعادة السفير كارديناس، المندوب الدائم للأرجنتين، للأسلوب الممتاز الذي قاد به أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

نحن اليوم بصدد مناقشة موضوع ذي أهمية قصوى للشعوب التي أوقعها قدرها ضحية للاحتلال الأجنبي الاستيطاني. فقد شهد العالم حالات عديدة من محاولات الاستعمار الاستيطاني، ولكنها زالت بفضل الإرادة الدولية وتصميم الشعوب. لكن حالة المستوطنات الاسرائيلية وحدها ظلت تتحدى هذه الإرادة الدولية، بل وكل المواثيق والمبادئ التي تمثل ثوابت في العلاقات الدولية. فقد دلت الممارسات الاسرائيلية كقوة احتلال في الأراضي العربية المحتلة أنها تنطلق من قناعة أن تلك الممارسات حق مشروع لقوة الاحتلال بدعوى حماية أمن إسرائيل، وفي سبيل ذلك تمزق كل المواثيق والمبادئ الإنسانية.

فقد أصبح تعامل إسرائيل مع كل قرارات الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة بالكثير من التجاهل

العام الدولي بأن الصراع في الشرق الأوسط قد انتهى وأن السلام قد حل في ربوع المنطقة. وأخذت إسرائيل توجه أجهزتها الإعلامية باتجاه الوعي العربي لإيهامه بأن القضية الفلسطينية قد حلت، ولم يبق هناك داع لاستمرار الصراع العربي - الإسرائيلي. ولذلك لا بد من الشروع فوراً بإلغاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل.

ولقد سبق لسورية أيضاً أن قالت بأن اتفاق أوسلو لن يؤدي إلى الحل العادل والمنشود للقضية الفلسطينية، ولن يقدم للفلسطينيين إلا حكماً ذاتياً محدوداً يسوده الغموض ويفتح باب التأويلات على مصراعيه في المستقبل لصالح إسرائيل. وقد رهن هذا الاتفاق المستقبل الفلسطيني في عبارة فضفاضة هي "الوضع النهائي". ولم يتعرض لأهم القضايا في الصراع العربي - الإسرائيلي كقضايا الحدود وحقوق العودة والقدس ومستقبل المستوطنات.

ورغم سلبيات هذا الاتفاق فإن سوريا لم تعارضه، وتركت للشعب الفلسطيني ومؤسساته مسؤولية الحكم عليه واختيار ما يناسبه. وكان موقفنا هذا نابعا من الحرص على عملية السلام وعلى هدفها المتمثل في إقامة السلام العادل والشامل، فضلا عن حرصنا للوصول إلى حلول تحمل في ذاتها مقومات البقاء والاستمرار والابتعاد عن الحلول والاتفاقيات التي تحمل في داخلها بذور نزاعات مقبلة.

لقد صح ما توقعناه، إذ حاولت إسرائيل، منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، تفرغ هذا الاتفاق المتواضع من مضمونه، فرفضت الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة لإجراء انتخابات فلسطينية ديمقراطية، وأصرت على إجراء هذه الانتخابات حتى الآن في ظل الحراب الإسرائيلية. واستأنفت بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، خلافاً لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، ورغم تعهدات حكومة السيد رابين بوقف بناء هذه المستوطنات.

إن المعادلة الرئيسية التي قام عليها مؤتمر السلام في مدريد هي الأرض مقابل السلام. ومن الطبيعي أن نقول إن إسرائيل عندما تستأنف بناء المستوطنات فإنها لا تريد أن تتخلى عن الأراضي العربية المحتلة، وهذا يقودنا إلى القول بأن إسرائيل لا تريد السلام مقابل الأرض، لكنها تريد السلام مع الاحتفاظ بالأرض، متذرة بأنها

وما حديث إسرائيل عن موجة العنف إلا محاولة لإخفاء الحقيقة الناصعة. فتلكؤ إسرائيل في السعي بجدية نحو السلام وتعنتها في قبول الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة لا يفرزان سوى ردود أفعال مضادة. كما أن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل يكشف حقيقة نواياها تجاه الشعب الفلسطيني الهادفة إلى تصفيته وإفراغ الأرض منه والحيلولة دون قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إن وفد بلادي يؤكد قناعته التامة بالسلام العادل والشامل والدائم والذين لن يتحقق طالما ظلت إسرائيل على نظرتها الضيقة للسلام وغياب كل عمل من جانبها يؤكد جديتها في السعي نحو تحقيق السلام. وعلى إسرائيل أن تلتزم بما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها واتفاقية جنيف الرابعة وتفكيك المستوطنات بدلا عن التوسع فيها.

ونطالب المجلس الموقر أن يتخذ الخطوات العملية الكفيلة بتنفيذ قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) لضمان التزام إسرائيل بوقف بناء المستوطنات أو تغيير الطبيعة الديموغرافية للأراضي العربية المحتلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية. أدعوه ليشغل مقعداً على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، باسم وفد الجمهورية العربية السورية أتقدم لكم بأخلص التهاني بمناسبة رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أعتنم هذه الفرصة لأتقدم لسلفكم السيد سفير الأرجنتين بالشكر على جهوده خلال رئاسته لهذا المجلس في الشهر الماضي.

لقد سبق لسورية أن أعلنت أن اتفاق أوسلو قد تم بمعزل عن عملية السلام وخارج إطار المحادثات ومرجعيتها، ومع ذلك فإن المسؤولين الاسرائيليين أصروا على تسويق هذا الاتفاق وكأنه السلام الموعود الذي سيضع المنطقة نهائياً على أعتاب الأمن والاستقرار. ولذا، فقد مارست إسرائيل حملة لم يسبق لها مثيل لإقناع الرأي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سوريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبارك (لبنان): السيد الرئيس، يسرني باسم وفد بلادي أن أتقدم اليكم بالتهاني على رئاستكم لهذا المجلس خلال شهر شباط/فبراير الجاري.

مرة جديدة، يضطر مجلس الأمن لبحث مسألة من أكثر المسائل سخونة وتأثيراً في مستقبل السلام في الشرق الأوسط. عنيت بذلك مسألة النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة. فالسلام المنشود في الشرق الأوسط، الذي انضمت بلادي إلى مسيرته في إطار مؤتمر مدريد، يشهد تهديداً خطيراً نتيجة تعنت وتصلب الحكومة الاسرائيلية ورفضها المستمر جملة وتفصيلاً لتطبيق قرارات الأمم المتحدة المعنية بالمنطقة، ومن ضمنها القرارات المتصلة بالاستيطان وتجاهلها لأحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لاسيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

لقد حظرت اتفاقية جنيف الرابعة على قوات الاحتلال المساس بالكيان الديمغرافي للأراضي المحتلة. وقد أكد مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان مراراً على واجب اسرائيل تطبيق هذه الاتفاقية واحترامها. لكن اسرائيل استمرت بتجاهلها هذه القرارات ضاربة عرض الحائط إرادة المجتمع الدولي. وهي تصعد في لهجتها وتصعد من ممارساتها بتوسيع وإنشاء مستوطنات جديدة خاصة حول مدينة القدس مما يؤكد مجدداً أن لا نية حقيقية لدى اسرائيل لإقامة السلام الحقيقي الشامل والعادل والدائم وفقاً لإطار مدريد.

إن سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة ليست طارئة بل هي جزء من سياسة ثابتة قائمة على أساس عدم اعتراف اسرائيل بأنها قوة احتلال، وهي متابعة عملية لقرار الضم والدمج الذي أعلنته الحكومة الاسرائيلية في حينه. وهذه السياسة هي نقيض مطلق لمفهوم السلام وإرادة المجتمع الدولي بوقف السياسة الاستيطانية. إن الواقع أثبت أن ما يعلن أمام كاميرات التلفزيون والإعلام ليس سوى للدعاية وأن الاستيطان زاد بمعدل واسع حيث ارتفع عدد المستوطنات منذ بدء

وما تسميه بالارهاب العربي متجاهلة الإرهاب الاسرائيلي وممارساتها اليومية الظالمة في الضفة الغربية وجنوب لبنان لدرجة أنها فرضت أخيراً حصاراً عسكرياً على موانئ لبنان في صيدا وصور، وفي هذا اليوم بالذات في الدامور.

إن اسرائيل تحاول تعطيل عملية السلام التي تقوم على مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، ولذلك فهي تحاول استفراد الأطراف العربية بهدف إضعاف الموقف العربي وتحقيق تسويات مبتورة لا تحقق سلاماً ولا تحقق عدلاً، بل تشكل التفافاً على أهداف عملية السلام للتهرب من السلام الحقيقي.

لقد نشرت جريدة "نيويورك تايمز"، في يوم الأحد، السادس والعشرين من هذا الشهر، مقالاً حول تعيين السيد ابراهيم بورغ، العضو العمالي المعروف في البرلمان الاسرائيلي رئيساً مؤقتاً للوكالة اليهودية التي تشرف على الهجرة اليهودية إلى اسرائيل. ونقلت الجريدة مقتطفات من خطاب السيد بورغ في مجلس حكام الوكالة اليهودية قال فيه، وأقتبس:

"إذا تحقق السلام بين العرب واسرائيل، سيصبح السؤال المطروح: هل نستطيع وكيف يمكن لنا الاستمرار في العيش دون عدو خارجي؟"

والسؤال الرئيس الآن هو: هل تريد اسرائيل السلام الحقيقي مع العرب فعلاً أم أنها انحنت للعاصفة وقبلت المشاركة في مباحثات السلام تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والرأي العام الدولي؟ نحن في سوريا ما زلنا نأمل ونعمل لتحقيق السلام الشامل والعادل بين العرب واسرائيل. وقد أعلنت سوريا، على أعلى المستويات، أنها عازمة على إقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل مقابل الانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان والأراضي العربية المحتلة الأخرى. لكن اسرائيل ما زالت، ولثلاث سنوات من المفاوضات، تماطل، ولم تعلن حتى الآن عن رغبتها بالانسحاب الكامل من الجولان.

وقد أعلن السيد الرئيس حافظ الأسد منذ أيام، في مقابلته مع وفد المجموعة الأوروبية برئاسة السيد وزير خارجية فرنسا، قائلاً:

"مع أن تصرفات اسرائيل لا تدعو للتفاؤل فإن سوريا لن تتخلى عن هدف السلام."

إن هذا الاستمرار في انتهاك حرمة وسيادة الأراضي اللبنانية ووحدها ليس سوى استكمال للنهج الاسرائيلي في محاولة فرض الهيمنة الاسرائيلية على جيرانها. وفي تجاهل مطلق لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي طالب اسرائيل بالانسحاب إلى الحدود المعترف بها دوليا منذ سبعة عشر عاما دون أن يجد هذا القرار طريقه إلى التطبيق حتى الآن.

إن الرفض الاسرائيلي المستمر لتطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) تحت ذرائع مختلفة قد أدى إلى استمرار حال التوتر والنزف المأسوية في الجنوب اللبناني، ويرزح المواطنون في منطقة الاحتلال وجوارها تحت وطأة القصف اليومي والممارسات التعسفية التي أصبحت سمة للتعامل الاسرائيلي مع شعوب المنطقة، والتي لا تمهد للتعايش السلمي الذي تطمح إليه هذه الشعوب.

إن زيادة وتيرة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وتفجير اسرائيل للوضع الأمني في الجنوب يؤكدان ليس فقط على استمرار الجمود بل الخطر الكبير الذي تتعرض له العملية السلمية برمتها.

إننا نتطلع إلى دور فاعل وحاسم من مجلس الأمن لوضع اسرائيل عند حدها واتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف عملية الاستيطان ووقف التدابير التعسفية الاسرائيلية ضد لبنان بغية نجدة عملية السلام وتأكيد التزام جميع أعضاء الأمم المتحدة بالتزاماتهم وفقا للقانون الدولي والميثاق ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

طلب المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة الكلام، فأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين): سيدي الرئيس، من الواضح أننا نتجه الآن نحو انتهاء هذا الجزء من أعمال مجلس الأمن دون قيام المجلس باتخاذ إجراء محدد. وعلى ضوء ذلك، اسمح لي أن أتقدم أمامكم ببعض الملاحظات السريعة.

بداية، نود أن نتقدم بشكرنا لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن جميعا، وكذلك بشكرنا لكل الدول

عملية السلام بحوالي ١٠ في المائة وزاد عدد المستوطنين حوالي ١٥ في المائة. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت صراحة أنها تستثني القدس من أية قيود استيطانية، وقد قامت بتوسيع حدودها حتى أصبحت تقريبا ربع مساحة الضفة الغربية مما أكد عمليا استمرار الاستيطان. كما وضعت لجنة تابعة للحكومة توصية بزيادة النشاط الاستيطاني. وقد رفضت الحكومة أي بحث لنقل أعداد قليلة من المستوطنين لا يتجاوز الـ ٤٠٠ من منطقة الخليل البالغ عدد سكانها أكثر من ٨٠ ألف مواطن وذلك رغم ما يثيره وجودهم من حالة أمنية خطيرة تضاعف الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان هناك. ولعل أخطر الأمثلة على هذه الحالة المذبحة الشهيرة في الحرم الإبراهيمي التي قتل من جرائها عدد كبير من الأبرياء الذين كانوا يقومون بواجب الصلاة في الحرم.

لقد أكد لبنان مرارا التزامه إطار مدريد لإقامة السلام في المنطقة، لكننا لفتنا الانتباه دائما إلى أن أية تسوية لا تبنى على أساس انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة لا يمكن أن تؤدي إلى سلام دائم وشامل وعادل في المنطقة.

ولا شك في أن الأزمة الحادة التي تعاني منها عملية السلام مردها إلى استمرار اسرائيل في العمل في إطار معادلة تقوم على أساس الاحتفاظ بالأرض والحصول على السلام في آن معا. فالشروط التعجيزية التي تضعها اسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة واستمرارها في حملات الاعتقال والممارسات التعسفية سواء في الأراضي الفلسطينية أو في جنوب لبنان، واستمرار أعمال القصف العشوائي للمدن والقرى اللبنانية ومحاصرة الموانئ على الشاطئ اللبناني، إنما يؤكد هذا المنطق، وهو منطق مرفوض جملة وتفصيلا.

تقوم اسرائيل منذ أكثر من اسبوعين بفرض حصار بحري على مرفئ صور والصرفند وصيدا والدامور، زارعة الرعب والهلع في نفوس المواطنين خاصة صيادي الأسماك الذين حرمتهم من مورد رزقهم الوحيد. وتجوب دورياتها البحرية كامل الشاطئ اللبناني الجنوبي، فيما تقوم في الداخل باعتداءات متكررة من خلال قصف المناطق الآمنة بالأسلحة الثقيلة مستخدمة أيضا الطيران. وقد أوقعت تلك الاعتداءات خسائر كبيرة في الأرواح بين المواطنين الأبرياء الأمنيين إضافة إلى خسائر اقتصادية وخسائر في الممتلكات.

ونحن نتمنى أن يحدث هذا التقدم، وبشكل خاص أن يحدث أولاً وقف الاستيطان، وثانياً تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الجانبين. إذا حدث هذا فسنكون في قمة السعادة، وبالتأكيد لن نعود إلى مجلسكم الموقر. أما إذا استمر هذا الوضع القائم، ولم تسفر الجهود المبذولة عن نتائج محددة، فإننا لن نملك إلا أن نعود لكم مجدداً، مع الأمل أن تكون النتيجة مختلفة في مثل هذه الحالة.

أود أن أكرر شكرنا وتقديرنا لكم جميعاً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين للكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى المجلس.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في القائمة. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥

الأعضاء وللمراقبين الذين تقدموا بمدخلات أمام اجتماعكم اليوم. إن اجتماع المجلس وتلك المدخلات كافة تدل بشكل واضح على قلق وانشغال المجتمع الدولي بالوضع الخطير القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة.

لقد كنا نريد، وحاولنا بشكل جاد أن ينتج عن هذا الاجتماع إجراء واضح ومحدد. وقد دعمنا في هذا كل من المجموعة العربية في الأمم المتحدة، وكذلك أعضاء حركة عدم الانحياز في المجلس، وأعضاء آخرون في هذا المجلس، ولهم جميعاً تقديرنا الكامل.

بكل أسف، لم يتحقق ذلك لأسباب لها علاقة بوضع المجلس وربما بشكل محدد بموقف دولة دائمة العضوية. هذه النتيجة التي توصلنا إليها استندت، مثلما فهمنا، إلى الخشية من التأثير السلبي على الاتصالات والمساعي التي تجري حالياً والهادفة إلى تحقيق التقدم المطلوب في عملية السلام. فهمنا أيضاً أن راعيي عملية السلام - وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية - ينويان تكثيف الجهود من أجل تحقيق النتائج المطلوبة.